ظاهرة الفساد وانعكاساتها الاجتماعية على عملية التنمية
قراءة سوسيولوجية تحليلية

ممدوح عبد الواحد الحيطي (*)

الملخص

يعد الفساد في المجتمع المصري من أهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ إذ تشير عدة تقارير محلية ودولية إلى انتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخراً على مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. كما يعد الفساد – لاسيما السياسي والاقتصادي – من أهم العوامل المسئولة عن قيام ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 التي أطاحت بنظامي حكم مبارك ومحمد مرسي . ومن هنا تأتي أهمية مناقشة وتحليل الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الفساد على عملية التنمية في المجتمع المصري .

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة ، اعتمدت الدراسة على مدخل " أسلوب " إعادة التحليل والتركيب لدراسة وتحليل ظاهرة الفساد وانعكاساتها الاجتماعية على عملية التنمية في المجتمع المصري من خلال الاستعانة بنتائج بعض البحوث والدراسات السابقة، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الفقراء ومحدودى الدخل تحملوا العبء الأساسى للتكلفة الناتجة عن انتشار الفساد وانحياز سياسات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة فى مصر لأصحاب الأموال – رجال الاعمال – حيث انخفضت الدخول الحقيقية للفقراء ومحدودى الدخل، وضاقت فرص الحياة أمامهم وتردى مستوى معيشتهم الى الحضيض. كما أدى انتشار الفساد في المجتمع المصري إلى اختلال نظام القيم السائد فى المجتمع ، وشيوع حالة من عدم الانضباط على المستويات كافة، والتسيب واللامبالاه وازدياد أنماط من الجرائم لم يكن المجتمع المصرى يعرفها من قبل، وانتشار ظواهر العنف وثقافة الزحام وتفكك الأسرة، وإعلاء القيم المادية واختفاء قيم التعاون والتسامح والتساند الاجتماعى .

* مدرس علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة كفر الشيخ

The Phenomenon of Corruption and Its Impact On The Social Development Process : A Socio-Analytical Reading

Mamdouh A. Elheity

Abstract

The corruption in Egyptian society is Considered one of the most important social, economic and political phenomena , where reports indicate several local and international to the spread of corruption in several governmental organizations in Egypt, as it appears the order of Egypt late on the corruption index released by Transparency International. It is also corruption - especially political and economic - of the most important factors responsible for the revolutions of January 25, 2011 and June 30, 2013 that overthrew Mubarak's rule and Regular Mohamed Morsi. Hence the importance of the discussion and analysis of the social implications of the phenomenon of corruption on the development process in the Egyptian society.

In order to achieve the objectives of the study, study depended on the entrance of "method" re-analysis and synthesis of the study and analysis of the phenomenon of corruption and its implications for social development process in the Egyptian society through the use of the results of some previous research studies, and some reports of international and local development.

Among the most important findings of the study that the poor and low-income people have borne the main burden of the cost resulting from the spread of corruption and bias policies of economic reform and privatization in Egypt to the owners of the money - business - with lower real incomes for the poor and low-income people, and narrowed life chances in front of them and the deterioration of their standard of living to the rock bottom.

It also resulted in the spread of corruption in Egyptian society to the disruption of the system of values prevailing in society and the prevalence of lack of discipline at all levels, and lawlessness and carelessness and increasing patterns of crimes, not the Egyptian society known before, and the spread of the phenomena of violence and the culture of the hustle and the disintegration of the family, and elevating the material values and the disappearance of values cooperation, tolerance and social synergy.

مقدمة:

أولاً : مشكلة الدراسة:

يعد الفساد إحدى الظواهر المجتمعية التي يمكن رصدها في كافة المجتمعات – المتقدمة أو النامية – أياً كانت موقعها الجغرافي أو العصر التاريخي الذي تعيشه، وكذلك أياً كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي . وإن كانت شدة الفساد وحدته ودرجته وشموليته يمكن أن تختلف من نظام سياسي إلى آخر وفقاً لعدة اعتبارات ترتبط بدرجة الشفافية الموجودة داخل النظام السياسي، ومدى النجاح أو الاخفاق في سياسات مكافحة الفساد .

وتعد ظاهرة الفساد في الدول النامية – ومنها مصر – أكثر حدة عنها في الدول المتقدمة؛ لضعف البنيان المؤسسي وغياب المشاركة الجماهيرية الفعالة والديمقراطية بالدول النامية. فضلاً عن ذلك ينظر بعض الناس في كثير من الدول النامية إلى الفساد بوصفه أحد مكونات الحياة اليومية، ويعتبرونه ظاهرة طبيعية تنطوي عليها ممارسة الوظيفة العامة. أما في الدول المتقدمة فنجد أن الفساد يمكن التحكم فيه وضبطه من خلال آليات مؤسسية راسخة – من أهمها أجهزة الرقابة والمؤسسات الصحفية – تستطيع أن توقف الفساد عند أدنى درجة ممكنة، حيث يطبق القانون في أقصى أشكاله على رموز الفساد ووقائعه في الدول المتقدمة .

ومن ثم يعد الفساد واحداً من أهم أسباب فشل الدول النامية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لأنه ينتج ويعمق التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كما يعد الفساد أحد العوامل في تعثر تجارب التنمية في كثير من الدول النامية ، وتأثر فرص نجاح أو فشل برامج الإصلاح الهيكلي فيها .

وعلى الرغم من أن الفساد يضرب بجذوره في أعماق الماضي، فإنه لم يلق اهتماماً إلا في العقود القليلة الماضية، حيث كثر الحديث والمتحدثون عن الفساد، وأصبح مادة ثرية لدى كثير من المفكرين المتخصصين في العلوم الاجتماعية. وفي علم الاجتماع، تعتبر دراسة الفساد أحد المجالات الجديدة التي طرحت على بساط البحث السوسيولوجي في العقود الأخيرة، وذلك لما ارتبط بظاهرة الفساد من آثار مجتمعية مدمرة .

ويعد الفساد في المجتمع المصري من أهم الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تشير عدة تقارير محلية ودولية إلى انتشار الفساد في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، كما يظهر ترتيب مصر متأخراً على مؤشر الفساد والذي تصدره منظمة الشفافية الدولية ، ففي عام 2012 جاء ترتيب مصر في المرتبة (118) على مستوى (176) دولة في العالم متراجعاً عن عام 2003 والذي كان المرتبة (70) على مستوى(133) دولة [1] .

كما يعد الفساد – لاسيما السياسي والاقتصادي – من أهم العوامل المسئولة عن قيام ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 التي أطاحت بنظامي حكم

مبارك ومحمد مرسي. ومن هنا تأتي أهمية مناقشة وتحليل الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة الفساد على عملية التنمية في المجتمع المصري .

ثانياً : هدف الدراسة وتساؤلاتها :

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى رصد وتحليل الآثار الاجتماعية لظاهرة الفساد على عملية التنمية في المجتمع المصري، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما الفساد ؟ وما أهم الأشكال المعاصرة له ؟
2- ما أسباب نمو وانتشار الفساد ؟
3- ما الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفساد على الجهود التنموية في المجتمع الإنساني؟
4- ما الأبعاد التاريخية والبنائية لظاهرة الفساد في المجتمع المصري ؟
5- ما عوامل تنامي ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في العقود الأخيرة ؟
6- ما الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفساد على عملية التنمية في المجتمع المصري؟
7- كيف يمكن مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع المصري ؟

ثالثاً : مفاهيم الدراسة :

1- مفهوم الفساد :

لا يوجد تعريف واحد شامل للفساد متفق عليه ، حيث تعددت تعريفات الفساد بتعدد مجالاته، ولعل هذا ما دعا "جون جاردنر J. A. Gardiner" إلى القول بأنه لا يوجد اجماع بين المفكرين على تعريف واحد للفساد، ويرجع ذلك إلى عمومية استخدام المصطلح وسعة انتشاره في الحديث اليومي [2] .

ومفهوم الفساد Corruption في اللغة الانجليزية مشتق من الفعل اللاتيني Rumpere بمعنى الكسر أي أن شيئاً ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكاً أخلاقياً أو اجتماعياً أو قاعدة إدارية[3] .

أما في اللغة العربية، فقد جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب. ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله. ويفسد بالضم "فساداً" فهو فاسد والمفسدة ضد المصلحة المستنبطه لمفهوم أن هناك فساداً وخللا يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه. كما أنه قد يعنى خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح. وفيما يمثل الفساد جانب الشر يمثل الإصلاح جانب الخير [4] .

أما من ناحية تعريف مفهوم الفساد إصطلاحاً، فثمة عدد هائل من التعريفات التي ظهرت لهذا المفهوم، ويعود ذلك إلى الطبيعة المعقدة لظاهرة الفساد والزوايا

المختلفة التي يمكن أن ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة. ومفهوم الفساد يشير إلى حالة من فقدان قيم النزاهة، وعدم احترام المبادئ الاخلاقية السائدة في المجتمع. كما أنه سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعاً إلى مكاسب خاصة أو معنوية. والتصرف الفاسد هو كل ما عرفه القانون ، وبالتحديد قانون العقوبات، وكل ما منعته أدبيات الشغل "العمل"[5] .

ويرى "إيريك شيتيوند وآخرون Eric Chetwynd" أن مفهوم الفساد يشير بصفة عامة إلى إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة[6]. ويتفق كل من الأمم المتحدة والبنك الدولى في تعريفهما للفساد مع تعريف "إيريك شيتيوند وآخرون Eric Chetwynd"، حيث ترى الأمم المتحدة الفساد بأنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، وأن الساد يشمل القطاع العام والقطاع الخاص وينتشر عالمياً "سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة" ويتدرج من الرشوة إلى عمليات استغلال النفوذ، والتبييض، ونشاطات الجريمة المنظمة، والمافيا وغيرها[7].

أما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة ، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد هما[8]:

1- آلية دفع " الرشوة " والعمولة على الموظفين والمسئولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية ، وهو ما يسمى تاريخياً في المنطقة العربية "البرطيل".

2- الرشوة المقنعة أو "العينية" في شكل وضع اليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص، وهذا المستوى الثاني، يعد أخطر آليات الفساد السائدة في المنطقة العربية .

وقد عرفته "منظمة الشفافية الدولية" في بداية عهدها بالفساد بأنه سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة. بيد أن هذا التعريف لم يكن شاملاً أو جامعاً، لذا فقد عادت المنظمة في وقت متأخر وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين – مثل سوزان روز أكرمان Suzan Rose Ackerman – لتعرفه بأنه السلوك الذي يمارسه المسئولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواء أكانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقاربهم بصورة غير قانونية، ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم [9] .

ويرى "محمد ياسر الخواجة" أن هناك اتجاهات أساسية في تعريف الفساد وهي[10]:

الاتجاه الأول : الفساد هو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة :

يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء في شكل عائد مادي أو معنوي، وذلك من خلال انتهاك القواعد الرسمية والاجراءات المعمول بها .

الاتجاه الثاني : الفساد هو انتهاك المعايير الرسمية والخروج على المصلحة العامة:

يركز هذا الاتجاه على أن السلوك المنطوي على الفساد هو ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام السياسي القائم على مواطنيه .

الاتجاه الثالث : الفساد بوصفه أوضاعاً بنائية هيكلية :

ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره نتيجة مجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، لكي يتم الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع يجب تحليلها داخل البناء الاجتماعي الشامل على اعتبار أنه لا يوجد دولة أومجتمع قديم أو حديث يخلو تماماً من الفساد .

ومن الناحية الاجتماعية ، يعد الفساد ترسيخاً لواقع الظلم الاجتماعي، وأداة من أدوات الاستقطاب الاجتماعي والطبقي، ليس على أسس الجدارة الاقتصادية والمهنية، وإنما على أسس أخرى مثل استغلال النفوذ والتعسف في استخدام السلطة التنفيذية أو حتى سلطة التشريع أو استخدام منصات القضاء في غير محلها المرسوم في القوانين والدساتير المختلفة للدول، ومع استمرار وتزايد أنماط الفساد دون مقاومة حقيقية مؤثرة من الشرفاء ومنظمات المجتمع المدني، سيؤدي لا محالة إلى تحوله إلى نمط عام وسلوك واسع الانتشار، ليس بين الطبقات العليا فحسب، وإنما إلى ما دون ذلك من فئات اجتماعية، مما يهدد مجمل فكرة "حكم القانون" ليتحول المجتمع إلى ما يشبه الغابة دون قواعد تحكم السلوك، ودون أخلاق تنظم العلاقات، وبتفشي "ثقافة الفساد" نصبح أمام كارثة مجتمعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى[11].

ومن ناحية أخرى، تتداخل وتتشابك أشكال وصور الفساد بعضها ببعض في كثير من الأحيان، حيث نجد أن للفساد أنواعاً مختلفة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه، أو من خلال المعيار المتخذ أساساً للتقسيم. وبصفة عامة يمكن تقسيم الفساد إلى ثلاثة أشكال رئيسية هي الفساد السياسي، والفساد الاقتصادي، والفساد البيروقراطي، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- الفساد السياسي :

يعد الفساد السياسي أشد أنواع الفساد وطأة، وعلى الرغم من كونه ظاهراً وملموساً من حيث المظهر والأثر في معظم الدول غير الديمقراطية، فإنه يتسم بدرجة من الشراسة وشبكة من الحماية تجعل من الصعب ملاحقته أو مواجهته في الدول النامية، ولاسيما في ظل غياب مبدأ المسئولية السياسية، أو بمعنى آخر في ظل هذا الفصل الشاذ بين السلطة والمسئولية [12] .

ويعرف الفساد السياسي بأنه استخدام النفوذ السياسي لشخص أو لحزب لتحقيق مكاسب سياسية منها البقاء مدة أطول في الحكم، أو اقتصادية لبعض المنتمين للقوى السياسية الحاكمة. ومن أهم صوره تزوير الانتخابات وشراء الأصوات الانتخابية، وتفضيل المنتمين إلى هذه القوى في المناصب العامة. ويتم ممارسته من قبل من هم على قمة الهرم السياسي أو قمة السلطة التنفيذية أي القيادات السياسية، ومتخذى القرارات السياسية بدءاً من رئيس الدولة أو الحاكم ومرورا بالوزراء وكبار المسئولين. وهذه القيادات السياسية غالباً ما تتمتع بسلطات واسعة ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح نيابة عن الشعب بل أيضاً في صياغة القوانين والتشريعات[13] .

ب- الفساد الاقتصادي :

لا شك أن الفساد الاقتصادي هو أكثر أنماط الفساد تأثيراً فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النامية، وعلى الرغم من خطورة الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية لما له من آثار مدمرة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بوجه عام، فإن هناك غياباً واضحاً لتحليل الفساد الاقتصادي، وبيان مدى خطورته على البناء الاجتماعي في تلك المجتمعات. وقد يرجع هذا لخطورة التعرض لهذا الموضوع لما له من ارتباطات ببناء القوة في المجتمع هذا من ناحية، فضلا عن عدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة للتحليل من ناحية أخرى. فمن المعروف أن الأنشطة الاقتصادية الفاسدة تجرى في سرية تامة، وهناك حجب متعمد من قبل الأجهزة المختصة للأسباب والنتائج المترتبة على تلك الأنشطة[14] .

ويعرف الفساد الاقتصادي بأنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وفي هذا الإطار قد يكون الفساد محدود النطاق والتأثير وينحصر في رشاوى أو تعطيل من بعض الموظفين الأمر الذي يزيد من تكلفة السلعة أو الخدمة، أو الوقت اللازم للحصول عليها . وقد يكون على نطاق واسع يشمل قطاعات ومجالات وطرق عدة للكسب الخاص من الوظيفة العامة بحيث يؤثر فى تكلفة المشاريع العامة والكفاءة الإنتاجية والمناخ الذي يعمل فيه القطاع الخاص وتدفق الاستثمارات وعوائدها[15] .

ويتجسد الفساد الاقتصادي في مظاهر متعددة منها الرشوة، والاختلاس، وإساءة استعمال السلطة والنفوذ، والتزوير، والتهرب الضريبي والجمركي، ومنها

التراخيص للمشروعات والمباني بطرق فيها مخالفة اللوائح والقوانين، وتقاضي العمولات، والحصول على قروض من البنوك بدون ضمانات وتهريب الأموال خارج البلاد ... الخ [16] .

جـ - الفساد البيروقراطي " الإداري" :

يعتبر الفساد البيروقراطي أو الإداري أكثر أشكال الفساد عمومية وانتشاراً، فلقد وجد الفساد البيوقراطي في كافة أشكال الحكومات ، وفي كافة مراحل التنمية. فالفساد البيروقراطي من أهم المشاكل التي تواجه الحكومات، نظراً لما يترتب عليه من ضياع الأموال التي يمكن استغلالها في تنفيذ مشروعات التنمية [17] .

ويعرف الفساد الإداري، بمعناه الضيق، بأنه الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة بالموظف العام. ويعتبر من أهم صوره استخدام أدوات ووقت ومعدات العمل لغير تحقيق المصلحة العامة. أما الفساد الإداري بمعناه الواسع فيضم كل أنواع الفساد التي يكون الموظف العام طرفاً فيها سواء كان فساداً سياسياً أو مالياً أو اقتصادياً، فهو لا يقتصر على قطاع معين بل قد يمتد إلى أبعد من ذلك فيشمل كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص .

ومما سبق يمكن تعريف الفساد إجرائياً بأنه " قيام السياسيين أو البيروقراطيين باستغلال مراكزهم العامة من أجل المصلحة الخاصة ، ويترتب على هذه الظاهرة آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية متعددة ومتداخلة ، تؤدى في معظمها إلى فشل الدول – لا سيما النامية – سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في تحقيق التنمية المنشودة ".

2- مفهوم التنمية :

اختلفت وتعددت الآراء في تعريف مفهوم التنمية، فبعضهم يذهب إلى أن التنمية هي عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث. وبهذا المعنى فالمجتمع الحديث يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الاجتماعي، والتحضر، والتعليم، والحراك الاجتماعي، فضلا عن التوحدات الشعبية مع التاريخ، والمنطقة والكيان القومي[18] .

وثمة محاولة لتعريف التنمية ظهرت في وثيقة تنزانية بعنوان (مبادئ إرشادية Guidelines Mwonogozo) وقد نصت هذه الوثيقة على[19]: أن التنمية عند أولئك الذين كانوا عبيداً أو اضطهدهم واستغلهم واحتقرهم الاستعمار والرأسمالية، تعنى " التحرر"، فأي عمل يعطى هؤلاء الناس مزيدا من التحكم في مصائرهم يعد عملا من أجل التنمية، حتى لو لم يقدم لهم خدمات صحية أفضل أو خبز أكثر، وأي عمل يقلل من قدرتهم على تحديد مصائرهم أو تنظيم حياتهم لا يعد تنمية ويؤدى إلى تخلفهم حتى ولو وفر لهم هذا العمل مزيداً من الخدمات الصحية ومزيداً من الخبز .

ويعرف " آمارتيا صن " التنمية بأنها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها ، وتشتمل الحريات الحقيقية على الحريات السياسية المتعارف عليها، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية والافصاح، والأمن الوقائي [20] .

في حين يرى " إبراهيم العيسوي " أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفى العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي والتي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية [21] .

بينما يرى "محمد الجوهري" أن التنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم [22].

ومن ناحية أخرى شهد مفهوم التنمية العديد من التغيرات، التي تمثلت في ظهورمفهومات جديدة تعبر عن مفهوم التنمية، وهي التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والتي جاءت كانعكاس مباشر للمتغيرات الدولية الجديدة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، والتي تمثل أهمها في التحول نحو اقتصاد السوق باتجاه العديد من الدول المتقدمة والنامية بالتوجه نحو تطبيق سياسة الخصخصة، واتفاقية الجات، والتكتلات الاقتصادية العملاقة، والثورة المعلوماتية، والعولمة[23].

فيرى " إدوارد باريبير Edward Baribier " أن التنمية المستدامة هى أهم تطور فى الفكر التنموى الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، وأنها التنمية التى تحقق التوازن بين النظام البيئى والاقتصادى والاجتماعى وتسهم فى تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء فى كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور فى أى نظام سلبا فى الأنظمة الأخرى[24].

أما مفهوم التنمية البشرية أو التنمية المتمحورة حول البشر تعرف طبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم وبناء ثقتهم بأنفسهم ، وتمكنهم من العيش بكرامة، والشعور بالانجاز واحترام الذات [25] .

ويتفق الباحث مع تصور تقرير التنمية الشاملة في مصر لمفهوم التنمية، وهو على النحو التالي" التنمية عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية و السياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية،وهو يجرى في إطار مؤسسات

سياسية تحظى بالقبول العام، وتسمح باستمرار التنمية،ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية أحياء وتجديداً وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية [26] .

ومن الواضح أن هذا التصور لمفهوم التنمية يغطى جوانبها المتعددة، وأنه يؤكد أنها تعتمد على القوى الذاتية للمجتمع، بالإضافة إلى أنها عملية مستمرة.

رابعاً : الفساد والتنمية : التراث البحثى :

أجريت العديد من الدراسات العالمية والاقليمية والمحلية حول موضوع الفساد والتنمية، وتباينت تلك الدراسات فى أهدافها، ومناهجها البحثية والعينة المستهدفة والنتائج التى تم التوصل إليها، وسأعرض فيما يلى لبعض هذه الدراسات التى يمكن من خلالها استخلاص بعض الآراء والأفكار المفيدة للدراسة الحالية :

1- عبد الباسط عبد المعطى (1975) ، أيديولوجية التنمية والرشوة [27] :

هدفت الدراسة إلى استجلاء طبيعة العلاقة بين أيديولوجية التنمية والرشوة فى محاولة لابراز هذه العلاقة من خلال تناول مفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم الرشوة، ثم التنمية الاجتماعية بوصفها حالة بنائية تساعد على حدوث الرشوة لأسباب عديدة منها عدم ثبات الأيديولوجية وعدم وضوح ملامحها والتناقض بين الأيديولوجية المعلنة والأيديولوجية على مستوى الممارسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الرشوة تعتبر معوق رئيسى للتنمية الاجتماعية لما يترتب عليها من صور تهدد الاستقرار الاجتماعى .

2- السيد على شتا (1976)، معوقات التنمية الإدارية فى مصر وصور الفساد المرتبطة بها[28] :

تناولت الدراسة معوقات التنمية الإدارية فى مصر وصور الفساد المرتبطة بها، والهدف منها تحديد خصائص وسمات مجتمع المستقبل لإمكان التخطيط لهذا المجتمع بما يوجه عمليتى التغيير والتنمية فى مسارها الصحيح، واستعانت الدراسة فى ذلك بالمنهج الوصفي التحليلى وذلك من خلال تناول عدة جوانب أساسية ومنها الاعتبارات الأساسية للتحليل السوسيولوجى لخصائص وأبعاد المجتمع والدور الوظيفى للتنمية الإدارية والتحديات التى تواجهها وكيفية التغلب عليها وملامح الفساد الإدارى ومدى تأثره بمعوقات التنمية الإدارية للبناء الإدارى فى التنظيمات الاجتماعية فى ضوء الاعتبارات الاساسية للتحليل .

3- سهير لطفى على (1984)، التحولات المجتمعية وعلاقتها ببعض أنماط الجريمة الجديدة[29] :

ركزت الدراسة على التحولات المجتمعية وعلاقتها ببعض أنماط الجريمة الجديدة ، كما استهدفت الوقوف على طبيعة التحولات المجتمعية التى شهدها المجتمع والكشف عن خريطة الجريمة فى المجتمع المصرى فى علاقتها بالتحولات

الاجتماعية الاقتصادية ومفهوم النمط. واعتمدت الدراسة فى ذلك على المنهج الوصفى التحليلى. وأسفرت النتائج عن ارتفاع معدل جرائم الفساد ومن أهمها تهريب النقد وانحراف رجال الجمارك من أجل الرشوة ، وانتهت الدراسة بتوصيات من أهمها إعادة قراءة القضايا الاقتصادية من خلال تحليل مضابط مجلس الشعب .

4- عبد الباسط عبد المعطى (1985)، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية[30] :

هدفت هذه الدراسة إلي القاء الضوء على بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية، واعتمدت فى بياناتها على مصادر نظرية، ومعطيات تاريخية ونتائج دراسات وبحوث سابقة، بجانب تحليل مضمون عينة من بعض الصحف المصرية ، وقد استخدم مع هذه المادة مدخل إعادة التحليل والتركيب، للوصول بكل المادة إلى شكل يكون أكثر ملاءمة لتحقيق هدف البحث . واستعانت هذه الدراسة بمدخل الفهم البنائى الدينامى بوصفه أكثر المحاولات دقة ولياقة فى تناول ظاهرة مجتمعية ، متغيرة – ظاهرة الفساد – فى مجتمع متغير . وخلصت الدراسة إلى أن الفساد نتاج بنائى تفرزه الظروف الاقتصادية الموضوعية، فقد وجد الفساد فى زمن محمد على، كما هو موجود الآن لأن المجتمع فى كلتا المرحلتين يقوم على علاقات إنتاجية استغلالية تنتج مصالح متناقضة بين الموظفين الرسميين وبين الجماهير المتعاملة مع المؤسسات البيروقراطية ، ومعنى هذا أن الفساد أصيل فى البناء الاجتماعى المصرى. وإن كانت ثمة ظروف تاريخية تسهم في زيادة وتنوع صوره وموضوعاته " كالاستعمار، والبرجوازية الرثة غير المنتجة، وطبيعة النظام السياسي وهوية حائزي السلطة ومصالحهم". كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد فى القرية المصرية أكثر تركيزاً عنه فى أى قطاع بنائى آخر لتعدد روافد الفساد ، التى من أهمها رافد ناتج عن المركزية العاصمية، ورافد آخر ناتج عن العلاقات الاستغلالية بالبناء القروى .

5- فيرنيوزك فوسكنيان (2000) Frunzik Voskanyan، دراسة آثار الفساد على التنمية الاقتصادية والسياسية فى أرمينيا[31] :

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأساب والعوامل التى تؤدى إلى نشأة ظاهرة الفساد ، والآثار المترتبة على هذه الظاهرة على التنمية الاقتصادية والسياسية فى أرمينيا والأمم المختلفة. واستعانت هذه الدراسة بطريقة تحليل المضمون، وأسلوب التحليل التاريخى – المقارن، واعتمدت هذه الدراسة فى جمع البيانات على أداة المقابلة، من خلال المقابلات الشخصية مع بعض الموظفين العموميين السابقين والحاليين فى القطاع المالى والحكومات المحلية وأصحاب المشاريع الخاصة، بالاضافة إلى تحليل مضمون بعض الصحف. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تفشى ظاهرة الفساد فى المجتمع له آثار ضارة جداً فى التنمية الاقتصادية والسياسية فى

المجتمع، فعلى صعيد التنمية الاقتصادية يؤدى انتشار الفساد إلى التقليل من كفاءة تخصيص الموارد العامة للدولة، ويزيد من عجز الموازنة، ويحد من إيرادات الموازنة العامة للدولة. أما على صعيد التنمية السياسية فانتشار الفساد فى المجتمع يقوض الشرعية السياسية للحكومة ويعيق التطور الديمقراطى.

6- المرسى السيد حجازى (2001) ، التكاليف الاجتماعية للفساد [32] :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية " للفساد تكلفة اجتماعية مهمة تتمثل فى انخفاض معدلات الكفاءة فى تخصيص الموارد الاقتصادية ، مما يؤدى إلى تخفيض معدلات التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية للدخل القومى". وقد خلصت الدراسة إلى أن للفساد تكلفة اجتماعية مهمة ، فالفساد يؤثر سلباً فى معدلات التنمية الاقتصادية، وفى العدالة التوزيعية للدخل القومى، نتيجة تأثيره السلبى فى كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية فى المجتمع، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مسئولية الفساد فى المجتمع تتحملها عدة أطراف، أولها: المواطنون الذين يطلبون الممارسات الفاسدة ليحصلوا على منافع خاصة وكذلك المسئولون العموميون الذين يعرضون خدماتهم بمقابل، والسلطة السياسية التى لا تمارس دورها الرقابى بفاعلية ولا تسمح لوسائل الإعلام بحرية كشف الممارسات الفاسدة، والعلاقات الاجتماعية المعيبة التى تسمح بالتجاوزات الفاسدة لذوى القربى والاصدقاء .

7- مهياى ميتاسكى، دان كونستنتين دانيو ليتيو (2010) Mihai Mutascu & Dan Constantin Danuletiu الفساد والرعاية الاجتماعية فى 27 دولة " دول الاتحاد الاوروبى " [33] :

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار الفساد فى الرعاية الاجتماعية " الرفاهية الاجتماعية " فى (27) دولة من دول الاتحاد الاوربى. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد ظاهرة معقدة وذات أبعاد ثقافية واجتماعية ونفسية واقتصادية وإدارية وسياسية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن للفساد أثراً سلبياً كبير فى الرعاية الاجتماعية " رفاهة الانسان " – التى تقاس بواسطة مؤشرات التنمية البشرية – من خلال تقليل كفاءة تخصيص الموارد العامة للدولة وتعزيز أوضاع عدم المساواة فى الرعاية الاجتماعية " الرفاهية الاجتماعية "، ومن ثم ينظر لسياسات مكافحة الفساد باعتبارها إجراءات لزيادة رفاهة الافراد .

8- إكرام بدر الدين (2011) ، اللامركزية ومكافحة الفساد [34] :

انطلقت هذه الدراسة من عدة تساؤلات، وهى هل يمكن أن تسهم اللامركزية فى مكافحة وتراجع الفساد ؟، وما هى الشروط والمتطلبات اللازمة لذلك؟، أم أن اللامركزية، على العكس من ذلك، تساعد على إيجاد المناخ اللازم لازدهار وتزايد الفساد؟ أم أنه لا توجد علاقة مؤكدة بين الفساد واللامركزية؟ ولقد

خلصت الدراسة إلى أن الفساد من الظواهر التى لا يخلو منها أى مجتمع، وإن كانت شدة الفساد وحدته ودرجته وشموليته يمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لعدة اعتبارات ترتبط بدرجة الشفافية المتواجدة داخل المجتمع، ومدى النجاح او الاخفاق فى سياسات مكافحة الفساد. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفساد على المستوى المحلى فى مصر من الظواهر المألوفة والمتكررة على نطاق واسع. وأوصت الدراسة بزيادة دور مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية فى نشاط الإدارة المحلية والتنمية المحلية ، للاستفادة من أنشطتها وجهودها لخدمة عملية التنمية المحلية ومكافحة الفساد .

9- حسين محمود حسن (2011)، دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة 25 يناير : نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة [35] **:**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على تساؤل رئيسي هو ما هى الأسباب التى أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد فى مصر فى الفترة السابقة على ثورة 25 يناير؟ وسؤالان آخران مبنيان على هذا التساؤل هما: ما هى سبل حل هذة المشكلة ؟ ، وهل حلول المشكلة تختلف على المستويين القريب والبعيد؟ واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفى التحليلى عن طريق تحليل القوانين السارية قبل ثورة 25 يناير المعنية بمنع ومكافحة الفساد والبحث عن الثغرات والفجوات التى أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد فى مصر، بالإضافة إلى الاعتماد على دراسات ومسوح تمت حول إدراك ظاهرة الفساد ومدى التعرض فعلياً للفساد قام بها مركز العقد الاجتماعى ومؤسسات أخرى فى الفترة السابقة على الثورة. وقد خلصت الدراسة إلى أن أسباب انتشار الفساد فى مصر قبل ثورة 25 يناير متعددة من أهمها الاسباب المتعلقة بكل من الإدارة العامة، والمالية العامة، والإطار القانونى، والإطار المؤسسى، والعلاقات الهيكلية بين سلطات الدولة، والثقافة المجتمعية .

10- عبد الخالق فاروق (2011)، اقتصاديات الفساد فى مصر، كيف جرى افساد مصر والمصريين (1974 – 2010) [36] **:**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على اقتصاديات الفساد فى مصر وكيف جرى إفساد مصر والمصريين خلال الفترة الممتدة من عام 1974 وحتى عام 2010؟. وقد خلصت الدراسة إلى أن ظواهر الفساد لم تعد قاصرة على تلك الممارسات التقليدية من تعاطى الرشوة أو جرائم الاختلاس والتموين وغيرها، بل إنها امتدت لتطول الاعصاب الحساسة فى المجتمع المصرى ووجدان أفراده وجماعاته دون استثناء تقريباً. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن سياسات الانفتاح الاقتصادى فى عهد الرئيس السابق محمد أنور السادات، وسياسات الإصلاح الاقتصادى والخصخصة فى عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك أسهمت فى

انتشار ظواهر الفساد فى المجتمع المصرى. وأن الفساد فى عهد الرئيس السابق مبارك انتشر بصورة لم يسبق لها مثيل حيث اختلط المال الحرام بالسلطة وقراراتها، ولم يكتف بذلك نظام مبارك بل إنه وعبر سياسات معينة – الاصلاح الاقتصادى والخصخصة – وقررات جمهورية محددة نجح فى إفساد أفراد وجماعات، ليتحول الأمر رويداً رويداً وخلال ربع قرن من حكمه إلى افساد المجتمع بأكمله .

11- أحمد السيد النجار (2012)، الانهيار الاقتصادي فى عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون [37] **:**

ركزت هذه الدراسة على مظاهر الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك، من خلال محاولة الكشف عن حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك. وقد خلصت الدراسة إلى أنه ربما لم تشهد مصر فى تاريخها الحديث فساداً هائلاً كالذى شهدته تحت حكم حسنى مبارك، وأنه ليس مجرد فساد موجود أو حتى منتشر فى نظام اقتصادى يفتقد للشفافية فى بلد محكوم بنظام ديكتاتورى بوليسى، وإنما توجد آليات معقدة تجعل من النظام الاقتصادى نظاماً للفساد سواء بسبب نظام الرواتب والأجور الذى لا يحفز الإنتاج والإبداع وإنما يحفز الفساد بكافة صوره، أو بسبب السلطات المطلقة التى يتمتع بها رؤساء مجالس الإدارة فى المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة والتى تجعلهم يرتكبون تجاوزات مروعة بتعليمات شفوية، أو بسبب الاستغلال البشع للنفوذ السياسى فى تحقيق أرباح اقتصادية على حساب الدولة والمال العام والذى أصبح عرفاً سائداً، أو بسبب اختراق القانون وسحقه من قبل القيادات السياسية فى ظل ازدواج السيطرة على السلطة والثروة .

12- محمد ياسر الخواجة (2012) ، ظاهرة الفساد الإدارى كما تعكسه الصحافة الاقليمية، تحليل مضمون لبعض الصحف الاقليمية بمحافظة الغربية[38] **:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مضمون بعض الصحف الاقليمية بمحافظة الغربية فى كشف مظاهر الفساد الإدارى وأشكاله فى الإدارة المحلية، وتحديد نوعية الاهتمام به عن طريق إبراز كافة المعالجات الصحفية لظاهرة الفساد الإدارى وأشكاله فى الإدارة المحلية وتحديد نوعية الاهتمام به، على أساس الدور المهم الذى تلعب الصحافة الاقليمية فى الكشف عن ماهية الفساد ، وصوره المتعددة، ومشاكله المتباينة، وخلق وعى جماهيرى ضده ، بالإضافة إلى إستطلاع آراء بعض القيادات التنفيذية والشعبية فى الوعى بأسباب ظاهرة الفساد الإدارى والآثار الناجمة عنه وطرق مكافحته أو التقليل من حدته . واستعانت هذه الدراسة بطريقة تحليل المضمون لتحليل مضمون بعض الصحف الاقليمية بمحافظة الغربية وهى جريدتى وفد الدلتا وصوت الغربية. وبالاضافة إلى ذلك استخدمت الدراسة أداة المقابلة المتعمقة مع عينة محدودة من بعض القيادات الشعبية والتنفيذية فى الإدارة المحلية

بمحافظة الغربية. وأشارت نتائج الدراسة إلى هناك مجموعة من الاسباب والعوامل تؤدى لحدوث ظاهرة الفساد الإدارى يأتى فى مقدمتها ضعف الاجور والمرتبات للعاملين بالدولة ، وضعف الرقابة الإدارية الشعبية وبطء الاجراءات الإدارية وتعقدها. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك آثاراً سلبية لظاهرة الفساد الإدارى يأتى فى مقدمتها تفشى السلبية واللامبالاه، وضعف الشعور بالانتماء والولاء وإعاقة عملية التنمية وتبديد الموارد المتاحة للدولة.

13- بشرى محمد الأسدى، حاكم محسن الربيعى (2013)، الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية فى العراق[39] :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الفساد الإدارى والمالى فى العراق، وبيان الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة، وإمكانية تلافى العوامل المسببة والدافعة لمشكلة تعد خطيرة إذا ما استمرت. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك اهتمام دولى وعربى بمكافحة ظاهرة الفساد المتفشية فى أجهزة الدولة المختلفة، وعلى نطاق واسع، ويتضح ذلك من اهتمام المؤسسات الدولية والاقليمية والحكومات الوطنية باستئصال هذه الظاهرة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ظاهرة الفساد منتشرة فى مختلف الدول ومنها أقطار عربية ، وفى العراق تحديداً ، وقد تعاظمت هذه الظاهرة فى العراق تزامناً مع الاحتلال وبتشجيع منه. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه فى الدولة التى يتفشى فيها الفساد تضيع حقوق الفقراء، حيث يستولى على المال العام الأقوياء من الفاسدين فى السلطة أو الأثرياء فى المجتمع، كما أن الموارد المخصصة لتخفيف الفقر تتحول إلى عديمى النزاهة من المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال، ويترتب على ذلك ضياع حقوق الإنسان وتحول الفساد الى عملية فساد وسرقة .

14- أحمد زايد (2013)، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد[40] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأطر الثقافية الحاكمة لأفعال المصريين واختياراتهم بين النزاهة والشفافية من جهة مقابل الفساد من جهة أخرى فى ميادين الحياة المختلفة. واعتمدت هذه الدراسة على حزمة متنوعة من البيانات، تمثلت في بيانات كمية، من خلال مسح ميدانى استهدف التعرف على خريطة القيم الاجتماعية بما فيها قيم وسلوكيات النزاهة والشفافية والفساد لدى المصريين ومدى انتشارها ، وبيانات أخرى كيفية من خلال إجراء مقابلات متعمقة وحلقات مناقشة جماعية ودراسات حالة لبعض مفردات العينة بهدف التعرف على آليات عمل هذه القيم وتعميق فهم كيفية تجسيدها فى مواقف مختلفة. واستعانت هذه الدراسة بأداتين لجمع البيانات الأداة الأولى دليل الخبراء بهدف استطلاع رأى الخبراء والمتخصصين لرؤيتهم للقيم الحاكمة لكل من الفساد والشفافية والنزاهه، وقد بلغ عدد

الخبراء (28) خبيراً من المتخصصين فى علوم الاجتماع والنفس والإعلام والسياسة والإدارة .أما الأداة الأخرى فقد تمثلت فى استمارة الاستبيان. وتم جمع البيانات بواسطة استمارة الاستبيان من عينة احتمالية ممثلة للجمهور العام على مستوى الجمهورية، بلغت قوامها (2000) مفردة ممن لا تقل أعمارهم عن (18) سنة. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصالح الحكومية ذات الطابع الخدمى تحتل المرتبة الأولى ضمن رؤية المصريين لأكثر المؤسسات فساداً فى المجتمع بنسبة (48.4%) ويليها مؤسسات قطاعى الصحة والتعليم بنسب متقاربة بين (20.5%)، (20.3%) على التوالى، ثم وزارة الإعلام بنسبة (19.4%)، ووزارة الداخلية بنسبة (17.5%)، وأخيراً المحليات بنسبة (15.5%) . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مظاهر الفساد فى المجتمع المصرى كما عبر عنها مجتمع الدراسة تتجلى فى الرشوة التى احتلت مكان الصدارة لمظاهر الفساد بنسبة (70.6%) واحتلت المحسوبية المرتبة الثانية بنسبة (46.2%) .

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال العرض السابق يمكن استخلاص بعض الآراء والأفكار المفيدة للدراسة الحالية :

1- يعد الفساد من أهم الظواهر التى لا يخلو منها أى مجتمع، وإن كانت شدة الفساد وحدته ودرجته وشموليته يمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لعدة اعتبارات ترتبط بدرجة الشفافية المتواجدة داخل المجتمع، ومدى النجاح أو الاخفاق فى سياسات مكافحة الفساد .

2- إن الفساد ظاهرة مجتمعية معقدة وذات أبعاد ثقافية واجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية وإدارية.

3- تعد ظاهرة الفساد من أهم الظواهر التى تحظى باهتمام دولى وعربى، ويتضح ذلك من اهتمام المؤسسات الدولية والاقليمية والحكومات بمكافحة هذه الظاهرة ومحاولة استئصالها .

4- إن تفشى ظاهرة الفساد فى المجتمع يكون له آثار ضارة جداً فى التنمية الاقتصادية والسياسة فى المجتمع من أهمها تقليل كفاءة تخصيص الموارد العامة، وزيادة عجز الموازنة العامة، والحد من ايرادات الموازنة العامة، وتقويض الشرعية السياسية للحكومة، وإعاقة التطور الديمقراطى .

5- إن الفساد يعتبر معوقاً رئيسياً للتنمية الاجتماعية لما يترتب عليه من صور تهدد الاستقرار الاجتماعى .

6- إن مسئولية الفساد فى المجتمع تتحملها عدة أطراف من أهمها المواطنون الذين يطلبون الممارسات الفاسدة ليحصلوا على منافع خاصة، والمسئولون العموميون

الذين يعرضون خدماتهم بمقابل ، والسلطة السياسية التى لا تمارس دورها الرقابى بفاعلية، ولا تسمح لوسائل الإعلام بحرية كشف الممارسات الفاسدة، والعلاقات الاجتماعية المعيبة التى تسمح بالتجاوزات الفاسدة لذوى القربى والاصدقاء .

7- ينظر لسياسات مكافحة الفساد بوصفها إجراءات لزيادة رفاهية الأفراد فى المجتمع .
8- ظاهرة الفساد في المجتمع المصري ظاهرة ذات أبعاد تاريخية وبنائية .
9- تنامت ظاهرة الفساد في ظل الدولة المباركية حتى تحولت الدولة من مرحلة فساد الدولة إلي دولة الفساد التي تدير وترعى الفساد، حتى أصبحت الدولة المصرية نموذجاً مثالياً للدولة الفاشلة علي كل المقاييس والمستويات .

خامساً : التوجه النظرى للدراسة :

تعددت الرؤى النظرية لتفسير ظاهرة الفساد بوصفها ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أى مجتمع من المجتمعات سواء النامية أو المتقدمة، حيث لا يختلف أحد على أن المجتمعات كافة فى الشرق والغرب تحتوى على قدر معين من الفساد - إذ لا يوجد على وجه الارض ذلك " المجتمع الفاضل " الذى يخلو تماماً من الفساد - لتذليل بعض الصعاب والمعوقات الإدارية حتى تخرج بعض القرارات والمشروعات للنور وإلى حيز التنفيذ دون ابطاء يضر بالإنتاج والاستثمار وهو ما أسماه البعض " الفساد المنتج " (41) .

وفى هذا الصدد ذهبت النظرية الوظيفية فى علم الاجتماع إلى أن الفساد يقوم بدور وظيفى، فهو يمارس دوراً إيجابياً فى تسيير الأمور، وقد أوضح " كولين ليز Colin Leyes " إلى أن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة تماماً، فله دور ايجابى فى القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية . كما يذهب " كارل فريدريك Carl J. Friedrick" إلى أن للفساد دوراً إيجابياً فى ظل شروط معينة فهو يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية Extra Legal (42) .

وضمن هذا السياق ، يذهب أنصار نظرية التحديث إلى أن الفساد تبرره عملية العصرنة المكثفة التى تمر بها الدولة والمجتمع ، ومن أهم ملامح هذه العصرنة وإفرازاتها، توسع المشاركة السياسية ، وخلق مصادر جديدة للثروة والسلطة ، وتغير نمط القيم . وثمة ظروف تشجع على الفساد، لأن وضعية المؤسسات وحجم الموارد المتاحة ونمط القيم التقليدية، ربما لا يتماشى ويتكيف مع عملية التحديث الأمر الذى يدفع الأفراد إلى ممارسة أساليب غير مشروعة ، حيث ينجم عن التحديث كثير من أشكال الاختلال فى تركيبه المجتمع وفى نمط القيم، وموجة من العنف والتطرف، ولذا قد يكون الفساد على سبيل المثال – طبقاً لرؤية أنصار نظرية التحديث - بديلا ضرورياً للعنف ولضبط النظام وتجنب الاحتقان فى صفوف الطبقة العاملة (43) .

وعلى عكس أنصار نظرية التحديث ، يذهب أنصار نظرية التبعية إلى أن الفساد لا تبرره عوامل بنائية تكمن فى طبيعة البناء الاجتماعى والثقافى للدول النامية، بل يجد تفسيراً له فى طبيعة النظام الدولى القائم، أو في كون العلاقة بين الدول المتخلفة التابعة والدول الرأسمالية المسيطرة هى علاقة غير متكافئة، وتقوم على الاستغلال وتسخير العالم الثالث لخدمة مصالح العالم الرأسمالى، ومن ثم تعمل النظم المحلية فى البلدان النامية على تعزيز تلك العلاقة بفضل قيام البرجوازية الرأسمالية برشوة النخب، وسعيها إلى تشجيع قيام برجوازيات وطنية، من قبيل منحها الاعانات المالية، أو إشراكها فى جزء من الفائض، فى مقابل حصولها على الولاء ودعم أواصر التبعية[44].

ومع تطور الاهتمام بموضوع الفساد ظهرت تفسيرات للفساد تتجاوز الاتجاهات التفسيرية السابقة، وتربط الفساد بالسياق الاجتماعى والاقتصادى الذى يتم فيه الفساد، فالفساد هو نتاج بنائي تفرزه الظروف الاقتصادية الموضوعية، وهو نتاج للعلاقات الإنتاجية الاستغلالية التى تنتج مصالح متناقضة بين الصفوة والجمهور، وقد ظهرت رؤيتان للفساد فى هذا الإطار[45] :

الرؤية الاولى : تنسب الفساد إلى الديكتاتورية، فأكثر النظم افرازاً للفساد هو النظام الديكتاتورى الأبوى الذى يتركز فى شخصية حاكم مستبد يحوز السلطة، ويجهض المشاركة الشعبية، ويحكم على الجماهير بالعزلة والسلبية، والفساد مرهون بالتحول إلى الديمقراطية والتسريع بالتحول الديمقراطى الذى يضمن مشاركة الشعب وحقه فى الممارسة والمساءلة وحق الناس فى الادعاء امام الجهات القضائية والرقابية .

الرؤية الثانية : تنسب الفساد إلى علاقات التبعية والانشطة الطفيلية السائدة فى نظام رأسمالى تابع يرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية، وترى أن الفساد جزء أصيل من الحضارة الغربية المعاصرة ومن اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية، فالنظام الغربى هو نظام للتنافس الحر من أجل المصلحة الفردية .

تعقيب :

وبتطبيق ذلك على الدراسة الحالية ، يرى الباحث أن مدخل الفهم البنائى الدينامى ، وبعض مقولات نظرية التفاعلية الرمزية التي صاغها أحد أنصارها وهو " هربرت بلومر "، وهي أن الكائنات الإنسانية تتفاعل تجاه الاشياء والأحداث في ضوء ما تنطوي عليه من معان ظاهرة لهم ، وأن هذه المعاني هي محصلة التفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني ، وأن هذه المعاني تتعدل وتتغير من خلال عملية التأويل أو التفسير التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز، [46] هما أكثر الرؤى النظرية ملاءمة ومناسبة لدراسة ظاهرة الفساد ، بوصفها ظاهرة مركبة ومعقدة وذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وإدارية ، حيث لا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعى والثقافى السائد فى المجتمع ، وبمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى نظراً لتداخلها وتشابكها مع غيرها من الظواهر

الاجتماعية الأخرى . فالفساد فى مصر يعتبر ظاهرة ذات نتاج بنائى تفرزه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الموضوعية فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المصرى . فلقد وجد الفساد فى في مراحل تاريخية سابقة منها عصر خلفاء محمد ، واستمر وتزايد في المراحل اللاحقة وحتى الآن ، لأن المجتمع المصرى فى المراحل التاريخية المختلفة يقوم على علاقات إنتاجية استغلالية تنتج مصالح متناقضة بين الموظفين العموميين وبين الجماهير المتعاملة مع المؤسسات الحكومية . وفضلاً عن ذلك ثمة ظروف وعوامل تسهم فى زيادة وتنوع صور وموضوعات الفساد كالاستعمار ، والبرجوازية غير المنتجة ، وطبيعة النظام السياسى والاقتصادى السائد وهوية حائزى السلطة ومصالحهم فى كل مرحلة تاريخية للمجتمع المصرى .

كما أن الفساد في المجتمع المصري – وفقا للتفاعلية الرمزية - يرتبط بانتشار ثقافة الفساد كثقافة فرعية لها عناصرها تنتج من تفاعل الكائنات البشرية ، تجاه الاشياء والأحداث في ضوء ما تنطوي عليه من معان ظاهرة لهم ، وأن هذه المعاني هي محصلة التفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني ، وأن هذه المعاني تتعدل وتتغير من خلال عملية التأويل أو التفسير التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز . فالموظف المرتشي – على سبيل المثال - مقتنع بأن هذه الرشوة هي من حقه، لذلك فهو يطلبها بلا خجل ويسميها (إكرامية – دخان – عرق) ، وكذلك من الناحية الكمية نجد أن تكرار ممارسات الفساد في الحياة اليومية لأفراد المجتمع بدءاً من حصوله علي الخبز الجيد في الصباح من خلال دفع إكرامية للعامل في المخبز ، مروراً بدفع الرشوة لتسهيل أعماله في الإدارات الحكومية المختلفة مثل الكهرباء والمياه والمرور.....وغير ذلك ، ووصولاً إلي المحاكم ودفع الرشاوي حتى يتم إعلان مطلقته أو خصمه بالحكم فقط على الورق وليس في الحقيقة . وكل هذا بلا شك جعل من الفساد ثقافة يتعايش بها بعض الناس، ولا يقدرون علي الاستغناء عنها على الرغم من آثارها فى عملية التنمية في المجتمع .

سادساً : قضايا الدراسة :

1- الفساد بوصفه ظاهرة في الدول المتقدمة والنامية :

يعتبر الفساد ظاهرة مجتمعية لها صفة العمومية والانتشار في كافة المجتمعات على اختلاف توجهاتها الايديولوجية ، وهو لا يقتصر على نسق اجتماعي أو نظام سياسي بعينه ولكنه يتخلل نسيج البناء الاجتماعي ككل ، ولكن هذا لا يعني أن الفساد موجود في كافة المجتمعات بدرجة واحدة ، فهو ظاهرة نسبية تختلف من مجتمع لآخر ، ومن فترة زمنية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك لاختلاف طبيعة المجتمع ، وطبيعة نسق القوة المهيمنة وانتماءاتها الأيديولوجية ، وتكوينها الاجتماعي والثقافي [47] .

ويسود اعتقاد شائع بين بعض الباحثين بوجود ارتباط واضح بين ظاهرة الفساد والدول النامية ، وذلك لأن أن المناخ العام في هذه الدول يساعد على تفشي هذه الظاهرة أكثرمن الدول المتقدمة ، وعلى هذا ذهب عدد قليل من علماء السياسة من أمثال " هدنهير " إلى القول باختفاء نسبة الفساد في المجتمعات الغربية الديمقراطية الأكثر تقدماً ، وذلك لأن التقدم في النظام التعليمي وتكنيكات الإدارة العامة وتطور الأعراف والتقدم الاقتصادي في هذه المجتمعات يؤدى إلى اختفاء ظاهرة الفساد . لكن هذا الاعتقاد بعيد عن الصواب لأنه ينطوي على نوع معين من التحيز القيمي والأسلوب التعسفي في دراسة ظاهرة الفساد وتحليلها ، وذلك لأن الفساد يوجد بدرجات متباينة في جميع النظم والمجتمعات ، فيمكن أن يوجد في مجتمعات نامية وأخرى متقدمة ، كما يوجد في نظم ديمقراطية أو ديكتاتورية أو أوليجاركية أو ملكية ، كما تعرفه دول ذات توجه اشتراكي وأخرى ذات توجه رأسمالي ، فالفساد يظهر عندما تكون الظروف مهيئة لظهوره [48] .

والواقع أنه بالرغم من عمومية ظاهرة الفساد وعدم ارتباطها بالدول والمجتمعات النامية فقط ، فإن هناك عدداً من الاعتبارات التي تحكم هذه الظاهرة في المجتمعات المتقدمة وتتمثل أهمها في الآتي [49] :

1- إن الفساد في الدول المتقدمة يمكن التحكم فيه وضبطه من خلال آليات مؤسسية راسخة تستطيع أن توقف الفساد عند أدنى درجة ممكنة ، ومن ثم يتم تقويض الآثار السلبية والأضرار المترتبة عليه.

2- إن العوامل التي تيسر ظهور الفساد وانتشاره في الدول النامية ربما لا توجد بنفس الشكل في الدول المتقدمة .

3- إن الرأي العام في الدول المتقدمة ومن خلال مؤسساته الرقابية - كالصحافة - يقوم بدور بارز في الكشف عن الظواهر المنحرفة وغير الأخلاقية في المجتمع .

4- إن البعد القيمي والأخلاقي السائد قد يكون له دور في انتشار الفساد في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، فالنخبة المسيطرة في الدول النامية تحاول أن تجعل ثقافتها هي المسيطرة ومن ثم تخلق حالة من الوعي بين الجماهير التي قد يصل بها الأمر في بعض الأحيان إلى النظر للفساد بوصفه قيمة في حد ذاته .

أما في الدول النامية ، فالفساد يمثل ظاهرة مجتمعية أكثر انتشاراً؛ وذلك لأن الناس ينظرون إليه بوصفه أحد مكونات الحياة اليومية ، ويعتبرونه ظاهرة طبيعية تنطوي عليها ممارسة الوظيفة العامة ، كما أن الإحساس بالمصلحة القومية يكون ضعيفاً نسبياً لدى مواطني الدول النامية ، والذين يشعرون بالشك والريبة في مؤسسات الدولة وأجهزتها لارتباطها لدى المواطنين بمجموعة من الإجراءات والممارسات البيروقراطية المعقدة وبفكرة العقاب [50] .

هذا وتتضافر فى الدول النامية تتضافر مجموعة من الأوضاع التي عادة ما تسهم في تفشي ظاهرة الفساد وتجعلها أكثر حدة بها مقارنة بالدول المتقدمة على كل من الصعيدين الإداري والسياسي بما يحد من إرساء دعائم التنمية في الدول النامية ، ومن أهمها [51] :

1- إن هذه الدول التي تمر معظمها بفترة انتقالية عادة ما تمثل أرضاً خصبة للفساد ، حيث تشهد نمواً سريعاً تزامن مع تغييرات في المنظومة القيمية يدعمها ظهور مصادر جديدة للثروة والسلطة مع اتساع ملحوظ في الجهاز الحكومي .

2- تدني مستوى الأداء الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخول - خاصة في المستويات الدنيا للبيروقراطية- مع غياب بورجوازية وظيفية عادة ما يحفز البعض إلى استغلال مواقعهم الوظيفية لملء هذا الفراغ .

3- وجود قيود على كل من الحريات المدنية والمنافسة السياسية إلى جانب عدم فاعلية المؤسسات القانونية والافتقار إلى الشفافية والمساءلة .

4- وعلى نفس الصعيد الهيكلي، كثيرا ما يقود ضعف الأحزاب السياسية في دول هذه المنطقة إلى مضاعفة قدرة الفساد على الانتشار، بل إن السيناريو المعتاد للفساد عادة ما يؤكد اعتباره بديلاً لكل من الرابطة الايديولوجية التي تفتقر إليها الكثير من الدول النامية والالتزام الشعبي المتراجع في هذه الدول.

إن ما سبق يوضح أن الفساد ظاهرة مجتمعية لها صفة العمومية والانتشار في كافة المجتمعات النامية منها والمتقدمة ، ولكنه ظاهرة أكثر حدة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة لضعف البنيان المؤسسي وغياب المشاركة الجماهيرية الفعالة والديمقراطية بالدول النامية، علاوة على ذلك ينظر بعض الناس في كثير من الدول النامية إلى الفساد باعتباره أحد مكونات الحياة اليومية ، ويعتبرونه ظاهرة طبيعية تنطوي عليها ممارسة الوظيفة العامة . وعلى العكس من ذلك نجد أن الفساد في الدول المتقدمة يمكن التحكم فيه وضبطه من خلال آليات مؤسسية راسخة تستطيع أن توقف الفساد عند أدنى درجة ممكنة ، حيث يطبق القانون في أقصى أشكاله على رموز الفساد ووقائعه في الدول المتقدمة مهما كانت درجاتهم الوظيفية . والدليل على ذلك ما حدث مع " جاك شيراك " الرئيس الفرنسي السابق حين أصدرت عليه محكمة فرنسية في 15 ديسمبر 2011حكما بالسجن سنتين مع وقف التنفيذ وذلك بعد أن وجد القاضي أنه مذنب بالفساد وتبديد المال العام واستغلال ثقة الشعب[52] . في حين نجد أن المفسدين والفاسدين في الدول النامية هم الذين يصوغون القواعد القانونية عبرسيطرتهم المباشرة على أجهزة التشريع والتنفيذ.

2- الفساد : أسباب وجوده ونموه وانتشاره :

لما كان الفساد ظاهرة مجتمعية ذات أبعاد أخلاقية واجتماعية سلبية ، فإنه عادة ما يحاط بالسرية والكتمان ، ويصعب هذا بالطبع من تقييم الأسباب التي تقف وراءه ، لكن بصفة عامة يمكن إرجاع أسباب نشأة الفساد ونموه وانتشاره إلى مجموعة من الأسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب اقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية وثقافية ، وإدارية ، وقانونية على النحو التالي :

1- الأسباب الاقتصادية :

تؤدى العوامل الاقتصادية السائدة في بعض المجتمعات دوراً مؤثراً في انتشار قيم الفساد وتغلغلها في أحشاء المجتمع ، وتزداد فاعلية هذه العوامل بصفة خاصة في الدول التي تتبنى سياسة إنمائية رأسمالية محورها التركيز على اعتبارات النمو الاقتصادي الانفتاحي دون الاهتمام بتحقيق عدالة في التوزيع ، مما يترتب على ذلك ظهور شرائح اجتماعية جديدة تملك الثروة دون أن يكون لها نفوذ سياسي ، ولذلك فهي تلجأ إلى استمالة أصحاب النفوذ السياسي من خلال اللجوء إلى أساليب فاسدة كالرشوة والعمولات والإغراءات المختلفة التي تقدم للمسئولين سواء كانت مادية أو عينية أو من خلال اللجوء إلى أساليب الفساد بهدف الحصول على تأثير سياسي مباشر يتمثل في عضوية البرلمان[53] .

ويظهر تأثير العوامل الاقتصادية المؤثرة في ظهور الفساد وانتشاره في أوضح صوره في حالة تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ، ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسئولين لتخطى القواعد والنظم والاجراءات العامة – لا سيما في الدول النامية - كما يخفق المسئولون أحياناً في رفض تلك الرشاوى ، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالاً عدة من أهمها [54] :

أ- خلق قيود الاستيراد كنظام الحصص مثلاً ، حيث يصبح الحصول على رخصة استيراد عملاً مربحاً بدرجة كبيرة ، لذا يهتم المستوردون برشوة المسئولين الحكوميين من أجل التربح ،كما أن حماية الصناعة المحلية بخلق مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات ، يدفع المنتجين المحليين دائماً إلى استمرار هذه الحماية من خلال إفساد المسئولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر .

ب- التحكم في الأسعار ، في هذه الحالة نجد أن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية يكون مصدراً مهماً للبحث عن الربح ، حيث تخلق هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد لرشوة المسئولين من أجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها .

كما يظهر تأثير العوامل الاقتصادية في ظهور الفساد وانتشاره في حالة انخفاض الأجور الحكومية ، حيث توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى

المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص أو القطاع الصناعي – لا سيما في الدول النامية - ، ويمكن أن يحاول أصحاب الأجور المنخفضة تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرس الفساد [55] .

2- الأسباب السياسية :

يتفق أغلب الباحثين على أن أكثر النظم إفرازاً للفساد ومظاهره هو النظام الديكتاتوري الأبوي Patrimonial Rule الذي يتركز على شخصية حاكم مستبد مستنير ، حيث يتمتع بسلطة مطلقة عادة ما تصل إلى حد الاستبداد الكامل، وتحيط به نخبة محدودة من أهل الثقة الذين يتصفون بالولاء الكامل لشخصيته ، ومن ثم فإنهم يعملون على إجهاض روح المبادرة ، والمشاركة السياسية والشعبية ويحكمون على الجماهير بالسلبية والانعزالية ، مما يشجع ذلك على ظهور الفساد بكافة أشكاله وأنماطه المختلفة ، لأن ضعف المشاركة السياسية وما يرتبط بها من ضعف مؤسسي يمكن أن تقود إلى تزايد احتمالات ظهور الفساد إلى حد كبير ، لأن الهدف الأساسي للفساد هو القضاء على المنافسة ، وخلق شريحة أو فئة محظوظة ومسارات داخلية سرية وهو بهذه الصورة مضاد للديمقراطية [56] .

كما يؤدي ضعف الحكومات إلى تنمية الفساد ، حيث ترسل التقارير الرقابية في هذه الحكومات عادة بصورة سرية إلى الرؤساء المباشرين بدلاً من إرسالها بصورة علنية إلى الهيئة التشريعية أو القضائية ، ليس لهذه الهيئات، في حالات أخرى، القوة لفرض العقوبات ، كما لا تتم المتابعة المستمرة لمثل هذه التقارير . وبصفة عامة يمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي[57] :

أ- مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية .

ب- مدى اتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف .

جـ - مدى القصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة .

وفي هذا الصدد نجد أن ضعف الحكومات وفسادها – لا سيما في الدول النامية – يعطي القدوة الانحرافية للصغار ، أي عندما تمارس النخبة الحاكمة الفساد من خلال استغلال نفوذها فإن فرص فساد العامة من الشرائح الدنيا والمتوسطة تتزايد . كما أن الفساد يستشري في المجتمع عندما لا يثق الجمهور بالنخبة الحاكمة التي لا تعمل على تحقيق المصلحة العامة وتعمل على سلب ونهب الفائض الاقتصادي [58] .

3- الأسباب الاجتماعية والثقافية :

تعد العوامل الاجتماعية والثقافية من أهم العوامل المساهمة في نشأة الفساد وانتشاره داخل المجتمع ، حيث تعيش الكثير من مجتمعات العالم النامي أوضاعاً

اجتماعية متدنية إذا ما قورنت بالمجتمعات المتقدمة ، أو حتى ببعض المجتمعات النامية الغنية مثل الدول البترولية ، حيث يؤدى تدني مستويات المعيشة ، وانتشار الأمية والفقر والمرض ، وتدنى مستويات الرعاية الصحية والاجتماعية إلى انتشار الفساد على نطاق واسع في هذه المجتمعات ، ويصبح جزءاً من الحياة الاجتماعية لبعض سكان هذه المجتمعات ، حيث يرتكب بعض أفراد هذه المجتمعات الفساد دون قصد أو عمد، ولكن بطريقة تلقائية؛ نظراً لقسوة الظروف الاجتماعية التي يعيشها بعض أفراد هذه المجتمعات[59] .

فضلاً عن ذلك تؤكد بعض القيم الثقافية التقليدية السائدة في الدول النامية فكرة العائلة الممتدة ، وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأصدقائه وأبناء قريته التي ينتمي إليها ، ولذلك يتوقع منه في حالة توليه لمنصب مهم في الوزارة أو البرلمان أو إذا تقلد منصباً عامً أن يقدم خدماته لهؤلاء الأفراد الذين تربطه بهم صلات معينة ، وتتمثل هذه الخدمات في تدبير الوظائف وفرص التعليم ، والحصول على مزايا عينية وأدبية ، وقد يصل الأمر إلى درجة مخالفة القانون أو مبدأ المساواة في الفرص لمحاباة الأهل والأصدقاء ومن ثم يترتب على ذلك الوضع ظهور الفساد بكافة صوره في ممارسة الوظيفة العامة [60] .

4- الأسباب الإدارية والقانونية :

يمكن أن يحدث الفساد نتيجة لاعتبارات إدارية وقانونية تتمثل في غياب الأبنية والمؤسسات البيروقراطية ، فضلاً عن عدم وجود قوانين رادعة للفساد ، كل هذا يعمل على إطلاق يد العناصر البيروقراطية وخاصة العناصر العليا منها في تنفيذ ما تراه محققاً لمصالحها الخاصة مستخدمة في ذلك الأساليب المتنوعة للفساد الإداري ، وهو ما يؤكده " آرثر لويس " حيث يذهب إلى أن الشخص حينما يكون متقلداً منصباً وزارياً في الدول النامية تكون لديه فرصة حياته لتكوين الثروة من خلال اللجوء إلى الفساد وإستغلال النفوذ [61] .

فضلاً عن ذلك فقد يسهم النظام القضائي في انتشار الفساد في المجتمع – لا سيما في الدول النامية - ، حيث يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين ، ويتحول البيروقراطيون بما يتمتعون به من حقوق والكتمان الذي يمنح للقائمين عليها في بعض الأحيان - مثل منح الحوافز الضريبية وأذونات الاستيراد - إلى محتكرين لكونهم المصدر الوحيد الذي يمكن أن يمنح أو يمنع ، وحينما لا تنحصر السلطة في إطار محدد من الضوابط والتوازنات ، يصبح النظام والقانون وحتى الدستور نفسه من بنات اختراع القائد، الأمر الذي يزيد من احتمالية انتشار الفساد في المجتمع [62].

وما سبق يوضح أن الفساد ظاهرة مجتمعية ترجع بالأساس إلى شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية والقانونية ، وأنه

من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الظاهرة تنشأ وتنمو وتنتشر نتيجة عامل واحد بعينه ، ولكنها تنشأ نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة شأنها في ذلك شأن أي ظاهرة اجتماعية أخرى ، وأن هذه العوامل متشابكة إلى حد كبير وتشكل في مجموعها آليات عامة تتفاعل بشكل دينامي يؤدي إلى إحداث هذه الظاهرة ونموها وانتشارها في المجتمع على نحو معين . كما يؤدي تشابك هذه العوامل إلي صعوبة مواجهة هذه الظاهرة - لارتباطها بجماعات المصالح المنتشرة في الدول النامية – إلا إذا توافرت الإرادة السياسية والشعبية لمواجهة هذه الظاهرة كما حدث في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ومنها البرازيل - والتي كانت تصنف إلى عهد قريب ضمن دول العالم الثالث أو الدول النامية - التي استطاعت أن تخط طريقا نحو التنمية، بانتهاج أسلوب خاص، كان من مرتكزاته مواجهة الفساد والريع الاقتصادي وتمكين فئة محظوظة من خيرات البلاد ، مما عمق الفجوة بين الشعب والحكومة ، وغذى ثقافة الانسحاب من الحياة السياسية للكثير من النخب، خاصة الفئات المتوسطة. لكن البرازيل فطنت لخطورة هذا السرطان القاتل وهو الفساد والريع (عرف عن البرازيل، استفادة منتجي البن من العديد من الامتيازات الريعية التي لم تكن من مستحقاتهم، وإنما جاءت نتيجة انتشار الفساد في بنية الدولة) [63] .

3- الفساد والتنمية :

تختلف الآراء والدراسات حول آثار الفساد علي التنمية ، حيث ترى غالبية هذه الدراسات أن الفساد يؤثر سلباً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ورغم ذلك فإن هناك بعض الاتجاهات الفكرية تشير إلى أن هناك أيضاً آثار ايجابية للفساد . والتحليل العلمي في مجال تقييم آثار الفساد فى التنمية يقتضي تناول تلك الآثار بشقيها الايجابي والسلبي ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

أولاً : الآثار السلبية للفساد فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

1- الفساد والحافز على الاستثمار :

يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار ، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء اضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية ، منها دفع الرَّشى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم ، ودفع الرَّشى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق. وسيؤدى ذلك بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي مما يقلل من حافز رجال الأعمال على الاستثمار[64].

والحق أن الفساد يفرض على رجال الأعمال والمستثمرين " ضريبة " إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية ، وذات تكلفة عالية جداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهناك كلفة البحث عن هؤلاء الذين ستتم رشوتهم ، كما أن

هناك المفاوضات ، إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشوة ، ويضاف إلى ذلك تكلفة الوقت [65] . ويؤدى كل ذلك إلى عرقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في معظم دول العالم ، مما يعرقل نموها، الأمر الذي يضعف بدوره من معدلات النمو الاقتصادي في المجتمع.

2- يزيد الفساد من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج :

حيث نجد أن الفساد يشوه الحوافز نحو العمل المنتج ، من خلال تخصيص كثير من الأفراد وقتهم لممارسة الفساد وليس الأنشطة المنتجة ، ويغري هذا، بالطبع؛ أصحاب المهارات والمواهب بالاتجاه نحو الأعمال الباحثة عن الريع بدلاً من العمل المنتج، مما يقلل من معدلات النمو الاقتصادي[66] . ويؤثر بالسلب فى قيمة العمل المنتج في المجتمع .

3- الفساد يشوه الانفاق الحكومي :

يظهر أثر الفساد جلياً في البنية المشوهة للانفاق الحكومي ، ويرجع ذلك إلى عاملين : اختيار المشروعات التي تدر رشاوي أعلى ، إضافة إلى تراجع عائد الضرائب الناتج عن السماح بالتهرب الضريبي أو حصول المستوردين على اعفاءات ضريبية وإلى الزيادة في الانفاق ، إذ إن الفساد يميل إلى رفع تكلفة إدارة الحكومة بهيئتها المختلفة [67] .

4- الفساد والتوزيع غير العادل لمنافع التنمية وتفاوت دخول المواطنين :

يؤدي انتشار الفساد إلى التوزيع غير العادل لمنافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فكلما ساء توزيع الدخل في الاقتصاد تفشى الفساد أفقياً ورأسياً وزادت انشطته في المجتمع، مثل: الرشوة، والمحسوبية والتزوير والاختلاس؛ فالفساد له تأثيراته فى توزيع الدخول فى التفاوت في الثروات، ومن أهم الأمثلة على ذلك عمليات الخصخصة الفاسدة ، كما الحال في عملية التعاقدات الحكومية الفاسدة ، وفي هذه الحالة نجد أن المكاسب والمنافع التي تعود على طرفي التعاقد، مقدم العطاء الفائز والموظف العام أكبر بكثير، مما يمكن أن يتحقق في ظل نظام أمين لا يسمح بالفساد ، وهذا الأمر يؤدي إلى التفاوت الشديد في الدخول بين الموظفين العموميين الأمناء والموظفين العموميين الفاسدين ، كما أنه يزيد من التفاوت في الثروات بين مقدمي العطاءات الفاسدين ومقدمي العطاءات غير الفاسدين [68] . والمثال على ذلك صفقة بيع شركة عمر أفندي في مصر وما ظهر من فساد واضح في تحديد سعر البيع - من خلال إحدى اللجان التي شكلتها وزارة الاستثمار- بنحو (1139) مليون جنيه ، في حين تم بيع (90%) من أسهم الشركة بنحو (589.5) مليون جنيه لشركة

سعودية [69] . وهو ما يمثل نموذجاً للفساد الفج في عملية الخصخصة ، وتسهيل استيلاء مقدمي العطاءات الفاسدين على المال العام .

5- الفساد وحقوق الفقراء :

تضيع في الدولة التي يتفشى فيها الفساد حقوق الفقراء؛ إذ يستولي على المال العام الأقوياء من الفاسدين في السلطة أو الأثرياء في المجتمع ، كما أن الموارد المخصصة لتخفيف الفقر تتحول إلى عديمي النزاهة من المسئولين الحكوميين ورجال الأعمال ، ويترتب على ذلك ضياع حقوق الفقراء ، وحقوق الإنسان بصفة عامة ، والتفرقة بين الجنسين بسبب عدد الشاغلين للوظائف العامة من الرجال ، وتحول الفساد إلى عملية فساد وسرقة Corruption with theft كما هو الحال في بلغاريا بعد التغيير [70] . وكما يحدث في مصر من توزيع مساكن حديثي الزواج من الشباب على غير المستحقين من دافعي الرشاوي لموظفي المحافظات والمحليات .

ومن ناحية أخرى يقف الفساد في الأجهزة الحكومية ضد معالجة الفقر والتخلف الذي تحاول الحكومات القضاء عليه من خلال الخطط والبرامج الحكومية وتقديم خدمات مميزة للمواطنين،حيث يسهم فساد الأجهزة الحكومية في استنزاف الموارد، ويعرقل تنفيذ برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية ، حيث يجعل المستثمرين ومؤسسات التمويل المالية والدولية يفقدون الثقة في العمل في ظل هذا المناخ الفاسد مما يجعلهم يحجمون عن الاستثمار [71] .

6- يخلق الفساد ثقافة الفساد :

إن ثقافة الفساد إذا ما شاعت ، تعتبر أن " الرشوة " أمر طبيعي ، لا بل هي " حق " ، أو أنها اقتسام لمغانم ، وإنها في جميع الحالات ستدفع . ووصل الأمر – نتيجة انخفاض أجور العاملين – أن اعتبر البعض " الرشوة " بمثابة " الصدقة " من القادر على الدفع إلى المحتاج ، والبعض قد يدفع " الرشوة " على إنها " زكاة " . وهذا النوع من الثقافة خطر على المجتمع وعلى علاقات الأفراد في ما بينهم وفي ما بين المجتمع والأفراد والدولة ، لانها تزعزع الثقة بالدولة ، وتسبب تكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية للدولة والمجتمع ، إذ يصبح كل شيء مباحاً طالما أنه يشترى بالمال ، وطالما يوجد بين الناس من هو قادر على الدفع ، وطالما بقي في المجتمع من هو بحاجة ، أو أنه يطمح إلى الحصول على الأكثر [72] .

7- الفساد يقوض مصداقية الدولة :

ينتهك الفساد الثقة العامة ، حيث يؤدي إلى تأكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى ، مما يؤثر سلباً على مصداقية الأمة ككل [73] . ومن ثم

يعد الفساد من العوامل الرئيسية في تأخر التنمية وإهدار الثروات المادية والبشرية للمجتمع (74) .

ثانياً : الآثار الايجابية للفساد :

على الرغم من تعدد الآثار التنموية السلبية للفساد ، إلا أن هناك من يرى أن للفساد آثار ايجابية ، وفي هذا الصدد ذهب " كولين ليز Colin Leyes " إلى أن من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة ، فهو له دور ايجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحوافز الشخصية القوية للبيروقراطية (75) .

وفي الحقيقة ، أن الحديث عن الآثار الايجابية للفساد ينبع من منطق تبريري يرى أن الرشوة يمكن أن تمثل وسيلة ناجحة لتجنب بعض الاجراءات الطويلة المملة والأنظمة القانونية الغير فعالة ، الأمر الذي يوجد تبريراً مشروعاً لاستخدام الشركات للرشوة لتعزيز الكفاءة وتقليل الوقت اللازم للأعمال المكتبية وإلا توقفت التعاملات وتوقف النمو (76) .

والفساد من وجهة نظر هذا الرأي يساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية وزيادة التراكم الرأسمالي ، كما يؤدى الفساد وظائف اجتماعية ذات طبيعة ايجابية مثل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وزيادة عملية الحراك الاجتماعي ، فكما أوضح " روبرت ميرتون " أن الماكينة الحزبية Party Machines مثل منظمة الحزب الديمقراطي في مدينة نيويورك قد أعطت فرص لتحقيق التقدم بالنسبة للجماعات المهاجرة التي أتت بدون طرق رسمية وقانونية ، كما أن الفساد يمثل أداة لاشباع مطالب الجماعات المختلفة في حالة إصابة البناء الرسمي بالعجز الوظيفي (77) .

ولكن هذه الحجج يمكن دحضها بسهولة ، إذا تذكرنا أن القيود والجمود الإداري في المؤسسات الحكومية ينشآن من داخل الحكومة وليس من خارجها ، أو أنه لا يمكن ازالتها من المجتمع ، لأنه في الحقيقة ، أوجدهما المسئولون العموميون من أجل الحصول على المكاسب الشخصية (78) .

بالإضافة إلى ذلك يؤكد معظم العلماء على أن الآثار السلبية للفساد في النواحي الاقتصادية خصوصاً تفوق بكثير الآثار التي توصف " بالايجابية للفساد " ، فالفساد يقلل من الدخل القومي ويبدده من عدة نواحي . فالفساد في قطاع الضرائب – على سبيل المثال – يساعد على التهرب من دفع الضرائب المستحقة ويقلل من الحصيلة الضريبية التي هي عماد الموارد العامة في الدول النامية ومنها مصر ، وفي الجمارك يقلل الفساد من حصيلة التعريفة الجمركية . كما أن الفساد يبدد الموارد العامة في جانب الانفاق .

وما سبق يوضح تباين الآراء حول آثارالفساد ، ما بين الآثار الايجابية والسلبية للفساد على عملية التنمية في المجتمع ، ولكن المحصلة النهائية لآثار الفساد سلبية ، حيث أن الآثار السلبية تفوق بكثير الآثار التي توصف زوراً بالايجابية ، لأن

هذه الآثار الايجابية هي آثار مزعومة أو ادعائية لا تتفق مع الواقع الراهن في الكثير من المجتمعات – لا سيما النامية – لأن استشراء الفساد يؤدي بلا شك إلى تأخر معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم تعميق مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية بدلاً من القضاء عليها ، ويقوض المقومات الضرورية لعملية التنمية والشرعية السياسية ، ويفسد أخلاق الموظفين والحكام والمواطنين على السواء . وأخطر الآثار السلبية للفساد من وجهة نظر الباحث تتمثل في نشر ثقافة الفساد علي كل المستويات حتي وصل الأمر بمفتي الديار المصرية السابق للافتاء بشرعية الرشوة مادام الإنسان مضطراً لذلك ، وليس امامه سبيل لإنجاز عمله غير ذلك .

سابعاً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- المنهج المستخدم :

اعتمدت الدراسة على مدخل " أسلوب " إعادة التحليل والتركيب لدراسة وتحليل ظاهرة الفساد وانعكاساتها الاجتماعية على عملية التنمية في المجتمع المصري من خلال الاستعانة بنتائج بعض البحوث والدراسات السابقة ، وبعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية ، للوصول بكل هذه المادة إلى شكل يكون أكثر ملاءمة لتحقيق هدف البحث .

2- بيانات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في بياناتها على مصادر ثانوية تمثلت في الآتي :

1- نتائج بعض الدراسات والبحوث السابقة .

2- بعض التقارير الدولية والمحلية الخاصة بالتنمية وهي :

- تقارير التنمية في العالم السنوية التي يصدرها البنك الدولي .
- تقارير التنمية البشرية السنوية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي .
- تقارير التنمية الشاملة في مصر السنوية التي يصدرها مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2012 الذي يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام .
- الكتاب الاحصائي السنوي 2012 الذي يصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

ثامناً : الفساد والتنمية : الحالة المصرية :

1- الفساد والتنمية فى مصر : الأبعاد التاريخية :

إن الفساد فى مصر مستوطن وموجود منذ مئات السنين ، وإن تباينت أشكاله من مرحلة إلى أخرى نظراً لانه ظاهرة بنائية مرتبطة بطبيعة النظام السياسى والاقتصادى والاستراتيجية التنموية المتبعة فى كل مرحلة تاريخية . فلقد ظهر الفساد بصورة واصحة فى التاريخ المصرى الحديث ، وتحديداً خلال الفترة الممتدة من عام 1882 وحتى عام 1952 ، حيث كانت مصر فى تلك الفترة ترزح تحت تأثير الاحتلال العسكرى البريطانى الذى استمر اكثر من سبعين عاماً . رسم خلالها الاحتلال البرطانى سياسته الاقتصادية فى مصر بحيث تخدم مصالحه الحيوية فى المقام الأول، وتمثل ذلك فى تكريس مفهوم اقتصاد التبعية حيث عمدت انجلترا على أن تقوم استراتيجية التنمية فى مصر على التخصص فى الإنتاج الزراعى وخاصة محصول القطن ، وتقوم بتصديره إلى إنجلترا كمادة خام وذلك بأثمان منخفضة لكى تقوم هى بتصنيعه ثم تعود لتصدير جزء منه لمصر بأثمان مرتفعة ، ومن ثم تحقق أرباحاً ضخمة فى الحالتين . ومن أجل ذلك عملت انجلترا على القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد ومحاربة إقامة الصناعة بها [79] .

ونتاجاً لذلك ، أصبحت مصر خلال فترة الاحتلال البريطانى دولة متخلفة شبه اقطاعية اتسم نظام الحكم فيها بالظلم والاستبداد ، حيث تمكنت أقلية ضئيلة من الاقطاعيين والرأسماليين من السيطرة على جهاز الدولة بكافة هيئاته كأداة للمحافظة على استمرار هذا النظام الاستغلالى ، وأكثر من ذلك فأنهم لم يقفوا عند حدود القوانين التى تحمى مصالحهم بل تعدوها مغالاه فى الفساد ملتجئين إلى الرشوة والتهديد ، ولم يكن ثمة أمر حكومى لا يمكن التحايل عليه مقابل ثمن ما ، وكان يمكن لذوى النفوذ فى البلاد أن يحصلوا على كل المزايا ويستفيدوا من كل موقف وبالتالى ظهر التواطؤ ، وظهرت الرشوة فى مسح الأراضى وجباية الضرائب ، وكانت الوظائف تباع وتشترى وكان كل موظف يضطهد من يحكمهم ليعوض الثمن الذى دفعه مقابل وظيفته ، ولم يكن من الممكن الحصول على أقل الخدمات الحكومية دون رشوة [80] .

وكنتيجة طبيعية لاستشراء الفساد على كافة الأصعدة سواء السياسية أو الاقتصادية أو البيروقراطية فى المجتمع المصرى خلال فترة الاحتلال البريطانى لمصر جاءت ثورة 23 يوليو 1952 ، حيث جاء فى بيانها الأول اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الآخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى تصبح مصر بلا

جيش يحميها، على ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب [81] .

وهذا ما يوضح أن ثورة 23 يوليو عام 1952 كانت ثورة على الاوضاع الاستعمارية وفساد الحكم ، فكانت بذلك ثورة لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من الاستعمار وتطهير أداة الحكم من الفساد ، كما كان لتلك الثورة أسباب اقتصادية واجتماعية متمثلة فى سخط الجماهير وتذمرها وتطلعها الى التغيير الشامل فى نظام الحكم ، إلى نظام جديد يساعد على إصلاح ما فسد فى شئون مصر الاقتصادية والمالية ، ويحقق العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب [82] .

وعلى الرغم من تميز الفترة الممتدة من 23 يوليو 1952 وحتى 1970 بسياسات تنموية ذات طبيعة شعبية متميزة مثل التوسع فى التعليم المجانى والصحة العامة ودعم السلع الاساسية خاصة الغذائية منها ، وتعهد الدولة بتشغيل جميع المتخرجين من الجامعات المصرية ، وتوفير التامينات الاجتماعية وتحديد حد أدنى للاجور وإصدار التشريعات العمالية وغير ذلك [83] ، إلا أنها تميزت أيضاً ببروز ظاهرة الفساد السياسى والإدارى بشكل خاص ، حيث تفاعلت مجموعة من العوامل فى افراز هذه الظاهرة ، وتمثل أهمها فى [84] :

- تضخم الجهاز البيروقراطى وترهله .
- غياب الرقابة الإدارية وعدم فاعلية القواعد المنظمة للعمل .
- التعامل غير الشرعى بين القطاعين العام والخاص .
- انهيار معدلات النمو فى أعقاب هزيمة 1967 وفرض أعباء جديدة .

وما سبق يوضح أن الفساد ظاهرة بنائية فى المجتمع المصرى ، ذات أبعاد تاريخية ، حيث أنه ظاهرة مستوطنة وموجودة منذ فترة طويلة جداً ، وإن تباينت أشكاله من مرحلة إلى أخرى نظراً لانه ظاهرة مرتبطة بطبيعة - البناء الاجتماعى للمجتمع - النظام السياسى والاقتصادى السائد والاستراتيجية التنموية المتبعة فى كل مرحلة تاريخية .

2- الفساد والتنمية فى المجتمع المصرى :

تعتقد الدراسة الحالية أن ثمة أحداث أدات إلى تنامى ظاهرة الفساد وثقافتها بصورة كبيرة فى المجتمع المصرى فى العقود الأخيرة ، تمثل أهمها على المستوى الاقتصادى فى التحول فى استراتيجية التنمية التى تقوم على إعطاء الدور الرئيسى فى عملية التنمية للدولة ممثلة فى القطاع العام والتى اتبعتها الدولة فى عهد الرئيس السابق جمال عبد الناصر خلال ستينيات القرن العشرين إلى الاتجاه نحو تطبيق استراتيجية جديدة للتنمية مخالفة للاستراتيجية السابقة تقوم على اعطاء الدور الرئيسى فى عملية التنمية إلى القطاع الخاص منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين

وحتى الآن . جاءت فى البداية تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عهد الرئيس السابق أنور السادات ، ثم فى عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك تحت مسمى سياسة الخصخصة . فلقد اتجهت الحكومة المصرية نحو الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى Open – Door Economic Policy كمحاولة من جانب القيادة السياسية للتغلب على المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى[85] . والتى تبلورت فى ورقة أكتوبر 1974 ، وهى الورقة التى تضمنت المعالم الاساسية لسياسة الانفتاح الاقتصادى[86].

وسياسة الانفتاح الاقتصادى طبقاً لتعريف " الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " سياسة اقتصادية أخذت بها مصر إلى جانب غيرها من السياسات ، بهدف تشجيع وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، وكذلك المصرية على القيام بتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية ، وذلك بالإضافة الى تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وعلم ، وتكنولوجيا ، واستثمار رءوس الأموال هذه ليس قاصراً على إنشاء المشروعات الجديدة بل إنه من الممكن أن يساهم فى تحسين وتطوير المشروعات القائمة [87] .

وهذا التعريف الذى جاء لسياسة الانفتاح الاقتصادى لم يتحقق على أرض الواقع حيث ترتب على الانفتاح الاقتصادى سلبيات كثيرة تمثل أهمها فى تراجع الدور الاجتماعى للدولة،وجنوح الانفتاح إلى الاستهلاك أكثر من اتجاهه نحو الانتاج ، وإسهامه فى تزايد التفاوت فى توزيع الدخل ، وهذه نتيجة طبيعية لقوانين النمو الرأسمالى من جهة ، ولخصائص الرأسمالية المحلية وميلها إلى الانشطة التجارية الطفيلية وعزوفها عن مجال الانتاج من جهة أخرى[88] .

ولقد تزايد الحديث عن الفساد فى المجتمع المصرى مع بداية الاتجاه نحو سياسة الانفتاح خاصة وأن بدايته ارتبطت بمجالات الكسب السريع " المشروع وغير المشروع " وكان الاتجاه للكسب غير المشروع " الفساد " هو الأغلب . ولعل محاكمات المدعى الاشتراكى قد افحصت صراحة عند محاكمة بعض أقطاب تلك العناصر الفاسدة عن مدى خطورتها ، وخطورة سلوكياتها على المجتمع المصرى ، كما أشارت تلك المحاكمات إلى تورط ، ومشاركة الجهاز الحكومى ، والقطاع العام فى ومع الممارسات الفاسدة ، والقائمين بها ، وإلى استغلال تلك العناصر لجهاز الدولة ، بغرض تحقيق أطماع شخصية ، إذ نجد كبار رجال الحكم يتهمون بتقاضى رشوة - من أمثالهم أحمد سلطان رئيس وزراء سابق الذى اتهم بتقاضى عمولة من ممثلى شركة وستنجهاوس قدرها 250 ألف دولار- [89] .

ويرى كثير من الباحثين أن أخطر ما ترتب على سياسة الانفتاح الاقتصادى هو استشراء ظاهرة الفساد فى كافة أجهزة الدولة الإدارية والسياسية ، ومحور هذه الظاهرة أن عملية التنمية فى فترة الانفتاح تحتاج فى مراحلها المختلفة إلى تعامل

بين أجهزة الدولة وبين العديد من المستثمرين المحليين والأجانب ، ووفقاً لأدبيات الانفتاح وقيمه يتقاضى كبار رجال الحكم والإدارة ، العملات والسمسرة ، والرشوة ، نظير تسهيل الاجراءات وتخليص الأمور . ومن ثم فأن تفشى هذا النمط من الفساد هو نتيجة منطقية لمجتمع أصبح فيه الربح والثروة هو المحرك الاساسى لهذا المجتمع(90) .

وزاد من تكريس الفساد فى المجتمع المصرى ، اتجاه الحكومة المصرية نحو الاخذ بسياسة الخصخصة فى عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك منذ عام 1991 وحتى عام 2010، دون وضع ضوابط حقيقية لقوى السوق ، وتضاؤل دور الدولة بشكل واضح ، حيث نجد ما يجرى فى ظل اطلاق حرية السوق يتجه نحو إعادة هيكلة العلاقة بين سلطة الدولة ورأس المال فى اتجاه توظيف آلة القمع والدور الرقابى للدولة ، وزيادة مساحة نفوذها السياسى لحماية الامتيازات الاجنبية ودعم الفساد(91) .

وعلى المستوى السياسى نجد أن انتشار الفساد فى المجتمع المصرى جاء بسبب عدة عوامل تمثل أهمها فى غياب أسس ومبادىء الحكم الرشيد خلال الفترة الممتدة منذ عام 1974 وحتى الآن مثل المشاركة ، والشفافية ، والمساءلة ، والمساواة ، والعدالة ، وأولوية المواطن ، وسيادة القانون ، فى العديد من مؤسسات الدولة المصرية (92) .

وفى هذا الصدد يرى " أحمد زايد " أنه رغم الخطاب المتضخم عن الحكم الرشيد واشارات متعددة إلى القرية الذكية رمز الحضارة فى مصر إلا أن الحكم خلال فترة نظام مبارك لم يكن رشيداً ، وهذا ما يتضح إذا نظرنا إلى نتائج ممارسات الحكم ومقاصدها ، حيث يظهر عالماً آخر يختفى خلف هذا الخطاب المعلن هو عالم من الصداقات والشلل ، والروابط الأبوية التى تسود فيها علاقات المصالح والولاء والطاعة والتشلل . وهى علاقات مضمرة لا تراها ولكنها تتجلى فى مجليات خارجية تراها عندما ترى شخصاً أو أشخاص يعينون فى مناصب عليا دون أن يكون لهم تاريخ سياسى أو ثقافى ، أو ترى شخصاً أو أشخاصاً يحصلون على مكتسبات مادية سريعة فينتقلون إلى مصاف الطبقة العليا دون سابق كفاح أو أستثمار (93) .

وعلى المستوى البيروقراطى نجد أن انتشار الفساد فى المجتمع المصرى جاء - فى معظمه - بسبب سياسة التوظيف الحكومى غير الرشيدة والتى نتج عنها تكدس الموظفين فى الاجهزة الحكومية ، وسوء تقديم الخدمات للمواطنين ، وضعف دخول ومرتبات العاملين ، ومحدودية اجراءات الرقابة والمتابعة فى الاجهزة الحكومية ، فضلاً عن وجود ترسانة من القوانين واللوائح الجامدة ، والاجراءات الروتينية والشكلية المعقدة التى تعرقل حصول المواطن على الخدمة بالشكل المناسب وفى الوقت المناسب الأمر الذى أدى إلى اتساع ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى،

حيث بدأ يتكرس شعور عام لدى قطاعات واسعة من المواطنين بضرورة تقديم رشاوى أو عمولات للحصول على الخدمات وانجاز المصالح بصورة سريعة وميسرة [94] .

أما على المستوى الاجتماعى والثقافى فنجد أن انتشار الفساد فى المجتمع المصرى جاء -فى معظمه - بسبب التحولات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لسياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة ، التى جاءت فى معظمها بسبب تراجع الدور الاجتماعى للدولة فى ظل هذه السياسات، حيث ترتب على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى تراجع حاد فى الدور الاجتماعى للدولة ، ففى مجال الاسكان – على سبيل المثال – فبعد أن كانت الدولة هى الآلة الوحيدة المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر فى الحقبة الناصرية ، أطلقت الدولة فى ظل سياسة الانتفاح الاقتصادى العنان لقوى السوق " العرض والطلب " أى تحولت قضية الاسكان من قضية ذات أبعاد اجتماعية إلى سلعة كان محصلتها النهائية انتشار عمارات التمليك ، كنوع جديد من الاستثمار السريع ، وانتشار ظاهرة المساكن المفروشة والخلوات وأعمال السمسرة [95] .

ومن أخطر التحولات الاجتماعية التى ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادى – التى ساهمت فى انتشار الفساد وثقافته فى المجتمع المصرى – تلك المتعلقة بنظام القيم السائد فى المجتمع المصرى ، فالانفتاح الاقتصادى أحدث العديد من التغيرات فى النسق القيمى للمجتمع ، وأهم هذه التغيرات هو نمو رأسمالية الانفتاح غير المنتجة ، ونفوذها المتزايد اجتماعياً واقتصادياً ، وعدم تحقيق العدل الاجتماعى ، وما نتج عنه من تدهور فى أوضاع الطبقة الدنيا والوسطى فى المجتمع . ونتاجاً لهذا تدهورت قيمه العمل المنتج ، حيث اتجهت رأسمالية الانفتاح إلى السعى من أجل تكوين الثروة بشتى الطرق ، ونشرت فى سبيل تحقيق هذا الهدف قيم الفساد والرشوة فى العديد من المستويات ، فضلاًعن انتشار قيم الفردية واللامبالاه فى المجتمع وتنامى ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى فى ظل هذه السياسة [96] .

وزاد من تكريس التحولات الاجتماعية السلبية التى ساهمت فى تنامى الفساد وثقافته فى المجتمع المصرى التراجع الشديد للدور الاجتماعى للدولة فى ظل سياسة الخصخصة . وفى هذا الصدد نجد ان أهم ملامح التراجع الشديد فى الدور الاجتماعى للدولة فى ظل هذه السياسة يتمثل فى انسحاب الدولة تدريجياً من قطاع الانتاج ودعم السلع والخدمات ، واطلاق العنان للقطاع الخاص فى مجالات حيوية كالتعليم والاسكان والصحة . وترتب على هذه السياسات زيادة معدلات الفقر والبطالة وتدهور شديد فى مستويات الاجور النقدية والعينية بالقياس لارتفاع أسعار السلع والخدمات وتنامى مظاهر الفساد بصورة لم يسبق لها مثيل [97] .

وفى هذا الصدد يرى " أحمد السيد النجار " أنه ربما لم تشهد مصر فى تاريخها الحديث فساداً هائلاً مثل الذى شهدته فى عصر مبارك وسياساته ، وأنه ليس

مجرد فساد موجود أو حتى منتشر فى نظام اقتصادى يفتقد للشفافية فى بلد محكوم بنظام ديكتاتورى بوليسى ، وانما آليات معقدة تجعل من النظام الاقتصادى نظاماً للفساد سواء بسبب نظام الرواتب والاجور الذى لا يحفز الإنتاج والابداع وانما يحفز الفساد بكافة صوره ، أو بسبب السلطات المطلقة التى يتمتع بها رؤساء مجالس الإدارة فى المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة والتى تجعلهم يرتكبون تجاوزات مروعة بتعليمات شفوية ، أو بسبب الاستغلال البشع للنفوذ السياسى فى تحقيق أرباح اقتصادية على حساب الدولة والمال العام والذى أصبح عرفاً سائداً ، أو بسبب اختراق القانون وسحقه من قبل القيادات السياسية فى ظل ازدواج السيطرة على السلطة والثروة [98] .

جدول رقم (1)

تطور وضع مصر في مؤشر مدركات الفساد

السنة	الدرجة" أعل درجة = 10"	الترتيب	عدد الدول في التقرير	أعلى وأدنى مرتبة
2003	3.3	70	133	5.3 – 1.8
2004	3.2	77	146	3.8 – 2.7
2005	3.4	70	159	5.1 – 2.3
2006	3.3	70	163	3.7 – 3
2007	2.9	105	180	3.4 – 2.6
2008	2.8	115	180	3.3 – 2.4
2009	2.8	111	180	3.1 – 2.6

المصدر : منظمة الشفافية العالمية " مؤشر الفساد فى العالم أعداد مختلفة

نقلاً عن : عبد الفتاح الجبالى ، نحو مجتمع أكثر شفافية فى مصر ، فى عبد الفتاح الجبالى ، هناء عبيد " محرران " ، نحو مجتمع أكثر شفافية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2010 ، ص 24 .

وفى هذا الصدد نجد أن ثمة مؤشرات تدل على تنامى ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى في ظل نظام مبارك وسياساته بصورة لم يسبق لها مثيل فى العقود الاخيرة - طبقاً للتقارير السنوية التى تصدرها منظمة الشفافية العالمية عن مؤشر الفساد Corruption Perception Index (CPI) لدول العالم - ، حيث تدهور ترتيب مصر فى مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذى تصدره منظمة الشفافية العالمية من المرتبة رقم (70) فى عام 2003 إلى(111) فى عام 2009 ، جدول رقم (1) .

وما سبق يوضح أن ثمة أحداث أدت إلى تنامى ظاهرة الفساد وثقافتها بصورة كبيرة فى المجتمع المصرى فى العقود الاخيرة ، جاءت على جميع مستويات المجتمع المصرى سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية والثقافية أو البيروقراطية ، والتى يعد أبرزها التحول فى استراتيجية التنمية بالاتجاه نحو تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة ، وغياب أسس ومبادىء الحكم الرشيد

خلال الفترة الممتدة منذ عام 1974 و حتى الآن ، وتراجع الدور الاجتماعى للدولة فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة والتى أدت محصلتها النهائية إلى قيام ثورتى 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 التى أطاحتا بنظامى حكم مبارك ومحمد مرسى .

3- أثار الفساد على عملية التنمية فى المجتمع المصرى :

لعل القضية التى تشغل بال المجتمع المصرى فى أعقاب ثورتى 25 يناير 2011 ، 30 يونيو 2013 هى ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفساد فى معاملاتنا اليومية ، وانما القضية التى تشغل بال الجميع هى حجم الفساد ، واتساع دائرته ، وتشابك حلقاته ، وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، مما يهدد مسيرة ومستقبل التنمية فى المجتمع المصرى فى الصميم . ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالى والإدارى خلال السنوات الاخيرة ، يدل على مدى تغلغل آليات الفساد ، وممارساته فى كافة مجالات التنمية فى المجتمع المصرى [99] .

ويمكن توضيح الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية فى المجتمع المصرى من خلال العناصر التالية :

1- الفساد والحافز على الاستثمار :

يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار ، وذلك لأن رجال الاعمال فى البيئة الفاسدة عليهم أعباء اضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية منها دفع الرشى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم ، ودفع الرشى عند القيام بالاجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق كما سبق أن أشرت . والفساد على هذا النحو لا يعوق الاستثمار فحسب ، وانما يعوق التنمية أيضاً ويرفع من كلفتها [100] .

وهذا ما يفسر عدم تدفق الاستثمارات الاجنبية فى مصر بشكل يتناسب مع المميزات الممنوحة لها منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى ثورة 25 يناير 2011 ، حيث لم تتجاوز مساهمات العرب والأجانب فى رؤوس الأموال المصدرة للشركات الاستثمارية نحو (39.5) مليار جنيه فى عام 2003 طبقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى مصر . ولأن تلك الاموال قد تدفقت إلى مصر طبقاً لاسعار صرف مختلفة للجنيه المصرى مقابل الدولار ، فإن رصيد الاستثمارات العربية والاجنبية المباشرة فى مصر ، بلغ نحو (20983) مليون دولار فى نهاية عام 2003 ، وإذا علمنا أن هناك جانب مهم من هذه الاستثمارات عبارة عن عمليات شراء للأصول العامة التى طرحت للبيع فى اطار برنامج الخصخصة ، لأدركنا أنها تدفقت لمصر لتداول أصول قائمة فعلياً ولم تضف أصول جديدة للاقتصاد المصرى [101] .

وهذا ما انعكس أثره على معدل الاستثمار فى مصر " نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق " ، فوفقاً للبيانات الرسمية فإن معدل الاستثمار

بلـــــغ نحـــــو(18.7% ، 20.9% ، 22.4% ، 19.3% ، 18.9% ، 15.4% ، 15.2%) فى الأعوام المالية 2005 / 2006 ، 2006 / 2007 ، 2007 / 2008 ، 2008 / 2009 ، 2009 / 2010 ، 2010 / 2011 ، 2011 / 2012 بالترتيـــــب ، وهذه المعدلات متدنية للغاية ولا تكفى لتحقيق أى نهوض اقتصادى حقيقى أو خلق وظائف للعاطلين وللداخلين الجدد فى سوق العمل [102] .

ويكفى أن نعلم أن الاقتصادات السريعة النمو والأعلى عالمياً فى معدلات نموها فى شرق آسيا والمحيط الهادئ تستند الى أعلى معدلات للاستثمار فى العالم ، حيث تشير بيانات البنك الدولى الى أن المتوسط العالمى لمعدل تكوين رأس المال ، أى معدل الاستثمار الحقيقى بلغ حتى فى أعمق سنوات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2009 ، نحو (40%) من الناتج المحلى الاجمالى فى الاقتصاديات السريعة النمو فى شرق أسيا والباسيفيكى ، ونحو (48%) فى الصين ونحو (36%) فى الهند ، ونحو (28%) فى مجموع دول الدخل المنخفض والمتوسط [103] .

جدول رقم (2)

تطور معدل البطالة فى مصر خلال الفترة 2001 – 2011

السنة	المعدل (بالنسبة المئوية)
2001	9.22
2002	10.17
2003	11.01
2004	10.32
2005	11.20
2006	10.60
2007	8.90
2008	8.70
2009	9.40
2010	9.00
2011	11.99

المصدر : الجهرز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى،القاهرة، سبتمبر 2012 ، ص 82.

ولقد انعكس ذلك على مشكلة البطالة فى مصر ، والدليل على ذلك تصاعد المعدل القومى للبطالة من (9.22%) فى عام 2001 الى نحو (11.99%) فى عام 2011 " جدول رقم 2". ومما يضاعف من حدة المشكلة التغير العام الذى طرأ على طبيعة ظاهرة البطالة في مصر ، والذى أصبحت معه بطالة شباب ، وخاصة من المتعلمين وحملة المؤهلات وفى هذا الصدد ، يوضح تحليل بيانات البطالة من حيث

التوزيع العمرى وفئات السن أن المتعطلين الجدد الذين لم يسبق لهم العمل والذين تتراوح أعمارهم بين (15 ، 24) سنة كانوا يمثلون (39.5%) من جملة المتعطلين الجدد عام 1976 ، ثم ازدادت أهميتهم النسبية بشدة فى السنوات التالية ليمثلوا (75%) عام 1986 ونحو (71%) عام 1995 [104] .

ولقد اتخذت بطالة الشباب فى العقود الاخيرة أبعاداً اجتماعية وسياسية قاسية وغير مألوفة منها تعدد حالات الانتحار بين هؤلاء الشباب ، وقيامهم بالتظاهر والاحتجاج فى العديد من الأماكن فى مصر[105] . وفى هذا الصدد نجد أن تفاقم مشكلة البطالة فى مصر من أهم العوامل التى أدت إلى قيام ثورة 25 يناير عام 2011 التى أطاحت بنظام حكم حسنى مبارك .

2- الفساد والموارد العامة للدولة :

يؤدى انتشار الفساد فى مجتمع ما إلى تبديد الموارد العامة للدولة ، وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذا ما يظهر بصورة واضحة فى الحالة المصرية . فعلى مستوى تخصيص أراضى وأملاك الدولة – على سبيل المثال – تكشف قضايا تخصيص أراضى وأملاك الدولة عن جوانب شديدة الغموض والفساد فى آن واحد ، فعلى سبيل المثال ما تكشف عام 2007 من تخصيص قطع من الأراضى بمدينة القاهرة الجديدة للسيدة "زينب بنت نامى بن شاهين حرم الامير السعودى عبد المحسن ابن عبد العزيز " مساحتها تزيد على خمسة وأربعين ألف متر مقابل مبالغ زهيدة لا تزيد على عشرين مليون جنيه سدد منها خمسة ملايين جنيه تحت زعم بناء فيلات للاميرات السعوديات . ثم ما تكشف بعدها بشهور قليلة من قيام السيدة المذكورة ببيع هذه الاراضى فى السوق بالمخالفة للتخصيص ، ودون أن تتحرك السلطات المصرية ووزير الاسكان الاسبق " محمد ابراهيم سليمان " على الرغم من الحملة الصحفية التى قامت بها جريدة الكرامة ، مما أحرج جميع الاطراف المتورطة فى هذه القضية . وقد قدرت حجم الاموال المتسربة من جراء هذه الصفقة المشبوهه من الخزينة العامة بحوالى (90) مليون جنيه كان من المقدر أن تذهب إلى جيوب السيدة المذكورة والمحيطين بها من السماسرة ورجال الوزارة المصريين [106] .

وفى هذا الصدد أشار تقرير أعده " المركز الوطنى للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية " إلى بعض صور الفساد الذى ارتكبه نظام مبارك فى مجال إهدار الموارد العامة للدولة منها قيام الحكومة المصرية بتخصيص مائة كيلو متر شمال غرب خليج السويس وقسمتها بين خمس رجال أعمال فقط هم " أحمد عز ، محمد فريد خميس ، محمد أبو العنين ، نجيب ساويرس ، مجدى راسخ " دون الإعلان عن مناقصات أو مزايدات بواقع خمسة جنيهات عن كل متر مربع ، إلا أن هذه الجهات

دفعت جنيهاً واحداً عن كل متر وخصصت المنطقة المذكورة تحت ذريعة تنميتها[107] .

وهذا يعد مثال صارخ لفساد نظام مبارك واهداره للموارد العامة للدولة ، هذا فضلاً عن التهريب المباشر للاراضى المخصصة لأغراض المنفعة الاجتماعية – كإقامة تجمعات سكنية لمحدودى الدخل ومتوسطى الدخل – فى طريق القاهرة السويس والمقدر مساحتها بحوالى أحد عشر ألف فدان " أى حوالى 4.5 مليون متر مربع " حصلت عليها شركة " المقاولون العرب " عام 2003 مقابل مبلغ رمزى هو ستون جنيهاً للمتر المربع ، ثم قامت فى عام 2007 بإعلان طرحها للبيع فى مزايدة عامة بسعر يكاد يقترب من أحد عشر مليار جنيه مصرى ، ونفس الأمر جرى فى صفقة أراضى مشروع " مدينتى " لصاحبها " هشام طلعت مصطفى " الذى حصل على حوالى (33) مليون متر مربع مقابل خمسين جنيهاً للمتر ، مما ترتب عليه ضياع أكثر من (17) مليار جنيه على أقل تقدير على الخزانه العامة ذهبت لصالح رجل المال والأعمال هذا وشركائه من رجال الحكم والإدارة وقيادات فى السلطة التنفيذية ووزارة الاسكان [108] .

3- الفساد والإيرادات العامة للدولة :

يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة للدولة ، ويأخذ الفساد فى هذه الحالة شكل التهرب الضريبى أو محاولة الحصول على اعفاءات ضريبية غير مشروعة ، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة ، ويحقق هذا نتائج عكسية على الموازنة العامة للدولة ، حيث لا تستطيع الحكومة القيام بممارسة السياسة المالية السليمة . وقد تزداد حدة مشكلة عجز الموازنة إذا تم تمويله بواسطة الجهاز المصرفى ، ما يولد معه تضخماً وعدم استقرار اقتصادى ، الامر الذى يعيق النمو الاقتصادى [109] .

ففى مجال التهرب الضريبى – على سبيل المثال – أشارت دراسة للبنك الدولى إلى أن (67%) من مأمورى الضرائب فى مصر متورطين فى جريمة تسهيل تهرب الممولين من الضرائب. هذا فى الوقت الذى أشار فيه أحد وزراء المالية السابقين أن هناك مستوى عال من التهرب الضريبى نتج عنه أن هناك مستحقات ضريبية لم تسدد بلغت قيمتها نحو (17.8) مليار جنيه[110].

كما أشار تقرير صادر من " مركز الأرض لحقوق الانسان " فى 16 مارس 2010 إلى أهدار أكثر من (39) مليار جنيه من خزانة الدولة بسبب الفساد المالى والادارى فى الحكومة المصرية [111] .

ومن ناحية أخرى ، تمثل عملية بيع شركات القطاع العام فى اطار برنامج الخصخصة المصرى الذى امتد خلال الفترة من 1991وحتى نهاية عام 2010 أكبر جرائم إهدار المال العام على الموازنة العامة للدولة ، وفى هذا الصدد تشير التقارير

الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للمحاسبات أن (194) شركة قد جرى بيعها بنحو (50.1) مليار جنيه ، أى أن نصف شركات القطاع العام الأكثر ربحية قد بيعت بأقل من نصف القيمة المقدرة - والتى تراوحت بين 300 مليار جنيه و 500 مليار جنيه طبقاً لبعض التقديرات - ، وذهب إلى دهاليز الفساد والرشاوى واهدار المال العام ما يزيد على مائة مليار جنيه ، وزعت عمولاتها على رؤساء وزاراء ووزراء ووكلاء وأبناء كبار مسئولين ورجال بورصة ورؤساء شركات قابضة وغيرهم . وهو ما دفع الجهاز المركزى للمحاسبات إلى القول إن بيع الأصول المملوكة للدولة كان يتم بأقل من قيمتها الحقيقية مما يمثل إهداراً للمال العام[112] .

جدول رقم (3)

تطور العجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة من 2003 / 2004 – 2010 / 2011

العام	العجز بالمليون جنيه
2004 – 2003	45878
2005 – 2004	51643
2006 – 2005	50385
2007 – 2006	54697
2008 – 2007	61122
2009 – 2008	71826
2010 – 2009	98038
2011 - 2010	134460

المصدر : الجهرز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، مرجع سابق ، ص 227.

ولقد انعكس ذلك على الموازنة العامة للدولة ، الامر الذى فاقم من أزمة العجز بها ، حيث تزايد عجز الموازنة من نحو(45.87) مليار جنيه فى عام 2003 / 2004 إلى نحو(134.46) مليار جنيه فى عام 2011/2010 "جدول رقم 3 " .

جدول رقم (4) تطور الدين العام المحلى فى مصرخلال الفترة 2005 – 2011

العام	إجمالى الدين العام المحلى (بالمليون جنيه)
2005	504681
2006	587405
2007	630966
2008	658307
2009	755297
2010	888661
2011	1.044914

المصدر : الجهرز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، مرجع سابق ، ص 228.

وفاقم أزمة الدين العام المحلى ، حيث ارتفع الدين العام المحلى من نحو(504.68) مليار جنيه فى عام 2005 إلى نحو(1044.91) مليار جنيه فى عام 2011 " جدول رقم 4 " .

جدول رقم (5)
تطور الدين العام الخارجى لمصر خلال الفترة 2000- 2011

العام	إجمالى الدين الخارجى(بالمليون دولار)
2000	27783
2001	26560
2002	28661
2003	29396
2004	29872
2005	28949
2006	29593
2007	29898
2008	33893
2009	31531
2010	33694
2011	34906

المصدر : الجهرز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى، مرجع سابق ، ص 230 .

وفاقم أيضاً من أزمة الدين العام الخارجى من نحو(27.78) مليار دولار فى عام 2000 إلى نحو (34.90) مليار دولار فى عام 2011 " جدول رقم 5 " .

4- الفساد والتوزيع غير العادل لمنافع التنمية :

يؤدى انتشار الفساد إلى التوزيع غير العادل لمنافع التنمية فى المجتمع ، حيث كلما ساء توزيع الدخل فى الاقتصاد كلما تفشى الفساد أفقياً ورأسياً وزادت أنشطته فى المجتمع مثل الرشوة والمحسوبية والتزوير والاختلاس . وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر من (3.1%) فى عام 2003 إلى نحو (5.1%) فى عام 2010 طبقاً للبيانات الرسمية [113] ، وتفاخر الحكم فى مصر بذلك إلا أن معاناه أفراد المجتمع تتفاقم بصفة عامة لضروب التعاسة الاقتصادية بصورة شبة يومية – بسبب انتشار الفساد والتوزيع غير العادل لمنافع التنمية – حيث تزداد وطأة البطالة والفقر حتى تدفع بأعداد غير قليلة من الشباب المصرى اليائس من حياة كريمة فى بلده الى اجتراح مقامرة الهجرة غير الشرعية ، إلى حد أن أصبحت صور أجسام الشباب المصريين الذين لقوا حتفهم فى البحار أمراً معتاداً . وتضطر قطاعات متزايدة من ملايين المواطنين الذين يفترسهم الغلاء الفاحش المدار من قبل نظام مبارك - على الرغم من ثبات دخولهم أو ترديها - إلى اللجوء إلى أشكال الاحتجاج والعصيان المدنى للمطالبة بحقوقهم فى حياة تقارب العيش الكريم . ويرى " نادر فرجانى " أنه يمكن تفسير ذلك من خلال الملاحظات الآتية[114]:

1- النمو المشاهد فى مصر ، – لا سيما فى العقد الاخير من حكم مبارك – حتى لو كان حقيقياً ليس فى الواقع مرتفعاً بالنسبة الى أفضل الانجازات القائمة فى العالم المعاصر ، مقارنة بالهند والصين مثلاً .

2- ارتفاع النمو بنسبة محدودة فى سنوات قليلة لا يكفى للقضاء على إرث سنوات طويلة من النمو المتدنى ، خاصة إذا كان النمو الاقتصادى من النوع المعادى للمستضعفين ، بمعنى أنه لا يخلق فرص عمل جديدة لأعداد كبيرة ، وهى خاصية لصيقة بالنمو الاقتصادى فى مصر لأسباب تتعدى المجال الاقتصادى وتتصل بسوء الحكم والتنظيم الرأسمالى المنفلت للمجتمع .

3- بعض النمو الذى يتفاخر به الحكم تدليس . والمثال الاهم على ذلك هو إضافة عائدات بيع مشروعات القطاع العام ، وأراضي البلاد ، إلى الناتج والاستثمار الاجنبى . فعائدات الخصخصة ليست استثماراً ولازيادة فى الناتج ولكنها تحويل لأصل من الملكية العامة إلى ملكية خاصة لمصريين أو أجانب . وإضافة الى مساوئها البادية ، خاصة إن شابها فساد ، فإن تحويل الاصول العامة الى الملكية الخاصة ، لا يترتب عليه زيادة فى فرص العمل أو تحسين مستوى المعيشة لعامة الناس ، كما يترتب على الاستثمار المنتج . على العكس ، تؤدى هذه العملية عادة إلى تدمير فرص عمل قائمة فعلاً ، من خلال أسلوب المعاش المبكر وإطلاق يد المالكين الجدد فى التخلص من العمالة المشتغلة وقت البيع ، وتسهم الخصخصة من ثم فى استشراء الفقر .

4- والسؤال إذا كان النمو المتحقق لا يتسرب لعامة الناس على صورة فرص عمل واستنقاذ من الفقر ، فأين يذهب ؟ ، باختصار يذهب القسم الأكبر منه إلى جيوب الشلة القليلة الممسكة بمقاليد الثروة والسلطة فى البلاد فى ظل نظام مبارك وإلى حساباتها فى المصارف المحلية والخارجية ، وثانياً إلى الفئة الاجنبية المتزايدة باطراد المالكة للمشروعات الاقتصادية فى مصر المحروسة " المعروفة بالحرامية".

جدول رقم (6)

مؤشرات نمط توزيع الدخل فى مصرعام 2009

نصيب أفقر 10%	نصيب أغنى 10 %	نصيب أغنى 10% إلى أفقر 10	درجة عدم المساواة (مؤشر جينى)
% 3.9	27.6	%27.2	%32.1

المصدر : برنامج الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2009

نقلا عن : محمود عبد الفضيل ، رأسمالية المحاسيب ، دراسة فى الاقتصاد الاجتماعى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2012 ، ص 108

وفى هذا الصدد تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الانمائى من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 2009 – جدول رقم (6) - الى أن نصيب أفقر (10%)

من عدد سكان مصر يصل إلى نحو (3.9%) من الانفاق الكلى فى عام 2009 ، بينما يصل نصيب أغنى 10% من السكان إلى نحو (27.6%) من الانفاق الكلى فى نفس العام . وبذلك تصبح النسبة بين أغنى (10%) إلى أفقر(10%) حوالى سبعة أضعاف . الأمر الذى يفسر انحياز سياسات نظام مبارك إلى فئة رجال الاعمال والفئات القادرة مادياً – الاغنياء – على حساب الفئات الفقيرة وأصحاب الدخول المحدودة .

5- الفساد وإدارة المحليات :

يؤدى غياب الشفافية والمسائلة والرقابة الفعالة فى الأجهزة الحكومية – مع عدم اغفال تدنى رواتب العاملين والبطالة المقنعة – إلى نمو الفساد فى الاجهزة الحكومية ، وفى هذا الصدد يعتبر الفساد على المستوى المحلى " إدارة المحليات " فى مصر من الظواهر المألوفة والمتكررة على نطاق واسع ، حيث تؤكد هيئة الرقابة الإدارية ومجلس الشعب ولجنة الإدارة المحلية والجهاز المركزى للمحاسبات مدى اتساع ظاهرة الفساد الإدارى بالمحافظات . ويتضح الفساد على المستوى المحلى بصفة خاصة فى تلك الأجهزة والإدارات التى تتعامل مع الجمهور بشكل مباشر ، سواء فى تقديم سلع أو خدمات يحتاج إليها المواطن أو الحصول على تراخيص على سبيل المثال ، ولذلك فإن من أهم المجالات التى تعكس فساد المحليات على نطاق واسع هى الإدارات الهندسية بالوحدات المحلية - نظراً لغياب المسائلة والرقابة الفعالة بها - والتى تمنح المواطنين تراخيص البناء وقرارات الهدم ، ويحصل بعض مهندسي الإدارات الهندسية على رشاوى ضخمة نظير ذلك . وقد كشف دراسة قام بها مركز بحوث الاسكان والبناء على عينة عشوائية أن نسبة الرخص المخالفة للبناء فى مدينة نصر وصلت إلى (98%) بينما وصلت فى مصر الجديدة إلى (90%) بينما بلغت نسبة المخالفات (97%) فى محافظة الجيزة [115] .

ويرجع البعض السبب الرئيسى فى ذلك إلى سياسات الاجور والمرتبات التى اتبعها نظام مبارك والتى دفعت الكثير من الموظفين الى مستنقع الفساد [116] .

وقد خلص تقرير " منظمة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان" إلى أن حجم الفساد بالمحليات بلغ (390) مليون جنيه خلال عام واحد ، بالاضافة الى إحالة أكثر من (22) ألف مهندس فى الإدارات الهندسية بالمحافظات والمدن والأحياء لتحقيقات النيابة الإدارية والعامة . وصنف التقرير شرائح الموظفين العموميين بالدولة مرتكبى جرائم الفساد بالمحليات إلى ثلاثة أصناف حيث بلغ عددهم (612) ألف موظف أحيل منهم (22) ألف موظف للنيابة العامة والإدارية كان منهم (682) من كبار الموظفين و (89) من صغار الموظفين ، منهم 621 موظفاً وخمس موظفات فقط . كما كشف التقرير حجم الرشاوى بمختلف المحافظات من واقع المحاضر الرسمية بالنيابة العامة والإدارية ، حيث بلغ اجمالى الرشاوى بالقاهرة (مليون و 202ألف و 200 جنيه) ، وفى الجيزة (مليون و 622 الف و 396 جنيهاً)

، وفى القليوبية (6200 جنيه)، بينما بلغت جملة الرشاوى والمحسوبية بمحافظة الاسكندرية 316 ألف جنيه [117] .

6- الفساد والخدمات الاجتماعية :

يؤدى الفساد إلى تخلف أساليب تقديم الخدمات الاجتماعية (الصحة ، التعليم، الاسكان) -لاسيما الموجهة للفقراء ومحدودى الدخل – وهذا ما يظهر جلياً فى الحالة المصرية . ففى القطاع الطبى - على سبيل المثال - يتردد على المستفيات العامة والمركزية والوحدات الصحية ملايين الافراد سنوياً ووفقاً للبيانات الرسمية فقد بلغ حالات الدخول فى المستشفيات العامة والمركزية فى جميع التخصصات حوالى (2.01) مليون حالة فى عام 2011 [118] .

وفى هذا الصدد يرى " عبد الخالق فاروق " أن كل هؤلاء يتعرضون لأسوأ أنواع المعاملات داخل المستشفيات العامة والحكومية ، كما يعانون من عدم تغطية نظام التامين الصحى لنفقات علاجهم بصورة مناسبة ، وأن ممارسات الفساد فى قطاع الخدمات الصحية الحكومية فى كل خطوة من خطوات المواطن للحصول على العلاج ، بدءاً من محاولات استخراج قرارات العلاج على نفقة الدولة – والتى بلغت (1.2) مليار جنيه سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية – مروراً بنظام العلاج بأجر ، ومحاولة الحصول على سرير أو حجز موعد من أجل إجراء عملية جراحية[119] .

وفى هذا الصدد خلص " تقرير منظمة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان" والذى أعده " سعيد عبد الخالق وأخرون " الى أن فاتورة الفساد والمخالفات المالية بمديريات الصحة على مستوى الجمهورية بلغت (64) مليون جنيه ، وهو ما تسبب فى زيادة معاناة المواطنين وانتشار الامراض الخطيرة خاصة بعد تحول العديد من المستشفيات إلى مراكز خدمة ذاتية وظفها البعض لتحقيق ثروات بطرق غير مشروعة . وكشف التقرير نماذج من حالات الفساد فى قطاع الصحة منها على سبيل المثال وجود نحو (22) صنفاً من الأدوية منتهية الصلاحية منذ سبعة أعوام تبلغ قيمتها نحو (662) مليون جنيه ويتم صرفها للمرضى [120] .

أما فى قطاع التعليم ، فقد تردى مستوى التعليم سواء قبل الجامعى أو الجامعى – لا سيما الموجه للفقراء ومحدودى الدخل – وخير دليل على ذلك تفاقم ظاهرة الدروس الخصوصية ، التى تعد أحد جوانب فساد النظام الاجتماعى والتعليمي المصرى فى العقود الاخيرة ، لدرجة أن النظام التعليمى المصرى كله – فى نظر البعض – أصبح رهينة لهذه الظاهرة ، وتلك الحالة ، الأمر الذى أدى إلى انتعاش السوق التعليمية السوداء والنظام التعليمى غير الرسمى أو الموازى [121] .

وفى هذا الصدد خلصت دراسة من إعداد " أحمد زايد وأخرون جاءت تحت عنوان " الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم : دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد" إلى أن المصالح الحكومية ذات الطابع الخدمي تحتل المرتبة

الاولى ضمن رؤية المصريين لأكثر المؤسسات فساداً فى المجتمع بنسبة (48.4%) ، ويليها مؤسسات قطاعى الصحة والتعليم بنسب متقاربة بين (20.5%) و (20.3%) على التوالى ، ثم وزارة الإعلام بنسبة (19.4%) ، ووزارة الداخلية بنسبة (17.5%) ، وأخيراً المحليات بنسبة (15.5%) . وتعبر رؤية المصريين لاكثر المؤسسات فساداً فى المجتمع عن وجود فجوة كبيرة بين المواطن صاحب الحق فى الحصول على الخدمات وتوفير الكثير من احتياجاته وبين الدولة ، ويظل المواطن محصوراً بين دولة لها انجازاتها ومؤسسات يحتل المواطن فيها ذيل القائمة فى اهتماماتها وأولوياتها [122] .

7- الفساد وحقوق الفقراء ومحدودى الدخل :

تضيع فى الدولة التى يتفشى فيها الفساد حقوق الفقراء ومحدودى الدخل ، حيث يستولى على المال العام الاقوياء من الفاسدين فى السلطة أو الاثرياء فى المجتمع ، كما يقلل الفساد من المقدرة على الكسب للفقراء ، لانهم لن يحصلوا بسببه على نصيبهم الموضوعى من الوظائف والفرص ، كما يزيد من درجة عدم العدالة التوزيعية ، لاستفادة الأفراد فى المناصب الحساسة من فرص التربح غير المشروع، ويكون ذلك على حساب أفراد المجتمع الآخرين – لا سيما الفقراء ومحدودى الدخل– ، حيث ينال أصحاب العلاقات المميزة – عن طريق الرشوة وسائر أنواع الفساد – أفضل الوظائف والعقود الحكومية الأكثر ربحية ، وما شابه ذلك من المميزات ، ويقلل هذا بلا شك من الحافز لدى فئة مهمة من أبناء الوطن للمساهمة وبصورة جادة فى تحقيق عملية التنمية لأهدافها فى المجتمع طالما أن ثمارها لن توزع بصورة عادلة [123] .

وهذا ما حدث تماماً فى الحالة المصرية ، وفى هذا الصدد يشير " رمزى زكى " إلى أن الفقراء ومحدودى الدخل تحملوا العبء الاساسى للتكلفة الناتجة عن إنتشار الفساد وانحياز سياسات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة فى مصر لأصحاب الأموال – رجال الأعمال – من خلال تخفيض الدعم – انخفضت نسبة الدعم فى مصر من (31%) من الانفاق الاجمالى عام 1985 الى (24)% من الانفاق الاجمالى عام 1996 [124] - الذى كان يخصص للمواد الغذائية التموينية ، ومن خلال ارتفاع أسعار منتجات القطاع العام وأسعار الطاقة والنقل ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، وخفض الانفاق العام الموجه للتعليم والخدمات الصحية وبرامج الاسكان الشعبى ، وزيادة الرسوم على هذه الخدمات وخاصة بعد الأخذ بسياسة التمويل بالجهود الذاتية ونقل تأدية بعضها للقطاع الخاص ، وفى ضوء ذلك انخفضت الدخول الحقيقية للفقراء ومحدودى الدخل ، وضاقت فرص الحياة أمامهم وتردى مستوى معيشتهم إلى الحضيض ([125]) .

وفى هذا الصدد يرى " أحمد زيد " أن معدل الفقر تزايد فى مصر باطراد عاماً بعد عام حتى تجاوز حد (20%) من السكان فى السنوات الاخيرة من عمر نظام مبارك . وتتزايد نسبة الفقراء والمحرومين إذا فكرنا فى الفقر النسبى الذى يتم

فى ضوئه المقارنة بين مستويات مختلفة من الرفاهية ، أو مستويات مختلفة من الحرمان ، هنا يصل الفقر إلى (50%) من السكان إذا دخلنا فى قاع الطبقة الوسطى، وأخذنا فى الاعتبار صور الحرمان لدى شرائح الموظفين الذين يحصلون من وظائفهم على أجور منخفضة [126] .

جدول رقم (7)

السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في مصر

دليل الفقر المتعدد الأبعاد		مجموع السكان "الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد"		شدة الحرمان "بالنسبة للذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد"	السكان المعرضون لخط الفقر	السكان الذين يعيشون في فقر مدقع	نسبة الحرمان إلى الفقر العام بالنسبة المئوية			نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل بالنسبة المئوية	
السنة	القيمة	بالنسبة المئوية	بالآلاف	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	التعليم	الصحة	مستوى المعيشة	1.25 دولار في اليوم بمعدل القوة الشرائية "2002-2011"	خط الفقر الوطني "2002-2011"
2008	0.024	6	4.699	40.7	7.2	1.0	48.1	37.3	14.5	1.7	22.2

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 2013 ،

نهضة الجنوب ، تقدم بشري في عالم متنوع ، ص 172 .

وفى هذا الصدد تشير تقديرات برنامج الامم المتحدة الانسانى من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 2013 " جدول رقم 7 " الى أن نسبة الفقراء شديدى الحرمان فى المجتمع المصرى بلغت نحو (40.7%) فى عام 2008 بالنسبة للسكان الذين يعيشون فى فقر متعدد الابعاد . وأن السكان المعرضون للفقر بلغت نسبتهم نحو (7.2%) ، ونسبة الحرمان إلى الفقر العام فى قطاعى التعليم والصحة بلغت (48.1%) ، (37.3%) على التوالى فى نفس العام . وهو ما يشير إلى تفاقم ظاهرة الفقر فى المجتمع المصرى فى ظل سياسات نظام مبارك .

وفى هذا الصدد يرى " فرغلى هارون " أن مبارك ونظامه لم يكن مهتماً أساساً بالشعب ، ولا يلتفت الى آماله ، أو يحس بآلامه ، فما كان يهمه هو الرضا الامريكى خارجياً ، ورضا أصحاب الأموال داخلياً . لذلك فحتى التشريعات الاجتماعية التى اتخذها كانت تصب فى مصلحة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال وحدهم ، رغم أنه من المفترض أنها وضعت خصيصاً لحماية الفقراء والتخفيف عنهم . وتوازياً مع هذا الاهمال المتعمد ، والتخلى الواضح من دولة مبارك عن دورها الاجتماعى تجاه شعبها كان هناك تعاظماً وتزايداً واضحاً لقوة الدولة البوليسية والقمعية تجاه المواطنين ، لحماية مبارك ونظامه من أى غضب محتمل للشعب ، وأيضاً لحرمان الشعب من الشكوى ، أو حتى التألم بصوت مرتفع [127] .

8- الفساد ونسق القيم بالمجتمع :

يؤدى انتشار الفساد فى مجتمع ما إلى احداث حالة من الخلل فى نظام القيم السائد فى ذلك المجتمع ، وهذا ما حدث تماماً فى حالة المجتمع المصرى منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن . فقد ترتب على استشراء ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى – كنتيجة منطقية لمجتمع أصبح فيه الربح والثروة هو المحرك الاساسى لهذا المجتمع فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة – اختلال نظام القيم السائد فى المجتمع ، وفى هذا الصدد خلصت دراسة جاءت تحت عنوان " الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية " من إعداد نادرة عبد الحليم وهدان " باحث رئيسي" إلى ان انتشار ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى أدى الى انتشار قيم الرفض واللامبالاة ، وتحد السلطة ، والفردية ، وأصيب النسيج الاجتماعى بصورة حادة تتمثل فى اهتزازالعلاقة بين الدولة والمواطن ، وما حدث من تزايد فى الاضطراب بين الطرفين أدى لان تتعرض قيم الانتماء لأعراض الهزال والضمور فكراً وسلوكاً وتوجهاً ، وأخذ المجتمع يتحول إلى تجمعات وفئات يسعى كل منها إلى الوفاء بحاجاته وحل مشكلاته وتحقيق تطلعاته بطرقه ومؤسساته الخاصة ، بل أحياناً بقوانينه الخاصة ، واستخدمت تلك التجمعات والفئات أساليبها الخاصة فى توظيف قوانين المجتمع لصالحها [128] .

ويرصد رجال الفكر الاجتماعى والمهمومون بقضايا المجتمع ومشكلاته آثار الفساد على النسق القيمى فى المجتمع المصرى – مظاهرة الازمة المجتمعية بصفة عامة – أن هناك شيوع لحالة من عدم الانضباط على كافة المستويات ، والتسيب واللامبالاه وازدياد أنماط من الجرائم لم يكن المجتمع المصرى يعرفها من قبل مثل جرائم المحرمات ، وجرائم المال ، والنصب مثل شركات توظيف الاموال وغيرها . ويشتكي علماء الاجتماع من ظواهر العنف وثقافة الزحام وتفكك الأسرة واعلاء القيم المادية ، واختفاء قيم التعاون والتسامح والتساند الاجتماعى ، وانتشار سلوكيات سلبية مثل البحث عن الكسب السريع من أعمال غير منتجة " السمسرة ، والمضاربة وبناء العمارات التى تنهار بسبب عدم مطابقتها للمواصفات الهندسية"، وتدهور نمط الحياة فى المدينة والقرية ، وزيادة حدة التلوث والضوضاء ، والقبح واعتماد القرية على المدينة بدلاً من العكس الذى كان سائداً من قبل ، وزحف المبانى السكنية على الأرض الزراعية ، وتجريف أجود الاراضى وتحويلها إلى كتل خرسانية صماء ، وازدياد تغريب الحياة الاجتماعية ، وانتشار ثقافة المحاكاة والتقليد لكل ما هو أجنبى وتحقير ما هو وطنى [129] .

فضلاً عن انتشار الثقافة الاستهلاكية التى تعد رمزاً حياً لتنصيب " قيمة " رأس المال متوجه على المسرح السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهذة الثقافة تساهم فى خلق نوع جديد من الفقر وهو حالة من الحرمان تنجم عن أساليب حياة غير متوافقة مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لغالبية المصريين . وبمقتضى

هذا التراجع يفقد كثير من الناس جانباً كبيراً من رصيدهم الثقافى المورث . واحلال أسلوب حياة يعتمد على الاحتياجات المكلفة والرغبة فى التطلع والتميز . وهو ما يعنى الوقوع فى دائرية السوق بتقلباته . وتبدو مأساة بعض الفئات التى صعدت بأوهام الاستهلاك المدمر إلى مشاهدات الثراء المتوحش ضاربة بمكتسباتها الثقافية أدراج الرياح حيث أنها لم تنل إلا الاحباط والشعور بالمعاناه والتفكك الاجتماعى وسوء التكيف [130] .

9- انتشار ثقافة الفساد وخطورتها :

لعل من أخطر الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية الاجتماعية أن الفساد يخلق ما يطلق عليه علماء الاجتماع ثقافة الفساد ، حيث تصبح الرشوة والعمولة والسمسرة والمحسوبية مع الوقت عناصر لنظام حوافز بديلة عن الحوافز الرسمية المشروعة ، وتصبح الدخول الخفية الناجمة عن الفساد هى الأصل وتفوق قيمتها الدخول الرسمية ، ويفقد الفرد الثقة فى قيمة عمله الأصلى وجدواه طالما لا يوفر له العيش الكريم مما أدى إلى التفريط التدريجى فى معايير أداء الواجب الوظيفى والمهنى والرقابة ، بالاضافة إلى فقدان القانون هيبته وقيام المفسدين بتعطيل القرارات التنظيمية وأحكام القانون قبل أن تطالهم ، مما أصبح معه مخالفة القانون هى الأصل واحترامه هو الاستثناء[131].

وهذه الحالة تنطبق تماماً على أوضاع المجتمع المصرى فى ظل سياسات نظام مبارك ، وفى هذا الصدد يرى " أحمد السيد النجار" أن مصر فى عصر مبارك تشكل مسرحاً تتوفر فيه كل العوامل التى تساعد على انتشار ثقافة الفساد . والعوامل الرئيسية المسببة لذلك تتمثل فى أن نظام مبارك نموذج للنظم غير الديمقراطية وغير الشفافة التى تضعف أو تغيب فيها المساءلة الحقيقية والفعالة للمسئولين فى الدولة وادارتها وهيئتها الاقتصادية وقطاعها العام ، وانخفاض دخول موظفى الدولة واداراتها وهيئاتها الاقتصادية إلى مستويات لا تضمن لهم حياة كريمة ، بما يدفعهم إلى استغلال وظائفهم فى تحقيق دخول غير مشروعة تساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة . كما أن منح موظفى الدولة صلاحيات منح أو منع التراخيص والوثائق الرسمية وفى تقدير وتحصيل الضرائب بدون رقابة صارمة عليهم ، يؤدى إلى انتشار ثقافة الفساد ، خاصة فى ظل غياب قوانين رادعة للفساد ، وعدم وجود جهاز مستقل يكافح الفساد ويقدم تقاريره للسلطتين التشريعية والقضائية وللرأى العام[132] .

وفى هذا الصدد خلصت دراسة " لمركز العقد الاجتماعى" عن الفساد فى الخدمات الحكومية الى أن (92%) من المبحوثين يرون أن الفساد أصبح جزءاً من حياتنا ولا يمكننا إنكار وجوده ، من بينهم (49%) موافقون جداً على هذه العبارة ، و (43%) موافقون . والأخطر من ذلك أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن حوالى

نصف المبحوثين (55%) يوافقون على أن الفساد جزء من حياتنا ولا يمكن مكافحته ، وذلك مقابل (30%) ترفض هذه العبارة وتعتقد فى امكانية مكافحته [133] .

وفى هذا الصدد أيضاً خلصت الدراسة التي سبق الإشارة إليها " الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم " دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد " إلى أن أهم مظاهر ثقافة الفساد فى المجتمع المصرى – كما عبر عنها مجتمع الدراسة – تتمثل في انتشار الرشوة التى احتلت مكان الصدارة لمظاهر ثقافة الفساد بنسبة (70.6%) ، وتحتل المحسوبية المرتبة الثانية بنسبة (46.2%) . أى أن الرشوة والمحسوبية من أهم السمات التى تعبر عن وجود ثقافة الفساد وتسمح بانتشارها وتغلغلها فى شتى مناحى الحياة فى المجتمع المصرى [134] .

وما سبق يوضح التداعيات السلبية لانتشار الفساد على عملية التنمية فى المجتمع المصرى فى العقود الاخيرة – لا سيما السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك-، ويمكن تفسير ذلك - فى ضوء مدخل الفهم البنائى الدينامى، وبعض مقولات نظرية التفاعلية الرمزية - بأن هذه التداعيات جاءت كانعكاس مباشر لتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى فى ظل سياسات مبارك - سياسات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة – وقد تجلى ذلك فى تزايد معدلات الفقر والبطالة بصورة لم يسبق لها مثيل أو إهدار الموارد العامة للدولة الذى أخذ صوراً متعددة من أهمها بيع شركات القطاع العام بأقل من أسعارها الحقيقية للقطاع الخاص ، والتهرب الضريبى ، والحصول على اعفاءات ضريبية غير مشروعة . فضلاً عن أن انتشار الفساد أدى الى التوزيع غير العادل لمنافع التنمية فى المجتمع والتأثير السلبى على نسق القيم القائم فى المجتمع ، وهذا يعد نتيجة ومحصلة طبيعية للتفاعل الاجتماعي في المجتمع المصري الذي أصبح فيه الربح والثروة هو المحرك الاساسى لهذا المجتمع فى ظل سياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة. ولقد ساهمت هذه التداعيات بصورة رئيسية فى قيام ثورة 25 يناير 2011 التى أطاحت بنظام مبارك ، وكان المأمول أن يتم اتخاذ اجراءات إيجابية لعلاج أوجه الفساد فى المجتمع المصرى ، ولكن على العكس من ذلك لم تسفر ثورة 25 يناير عن عمل إيجابى لمكافحة الفساد بسبب أخطاء المرحلة الانتقالية وفشل الرئيس السابق محمد مرسى فى إدارة الحكم ، وما اتسمت به هذه الفترة من عدم الاستقرار الاقتصادى والأمنى وعلو سقف الصراعات السياسية التى حتما تولد ظواهر سلبية عديدة منها استفحال مستويات الرشاوى والتعاملات السرية ، وازدياد معدلات سوء استخدام السلطة السياسية والتى أدت محصلتها النهائية إلى قيام ثورة 30 يونيو 2013 التى أطاحت بحكم الرئيس محمد مرسى .

تاسعاً : النتائج العامة للدراسة :

أجابت الدراسة على معظم التساؤلات الأساسية التي انطلقت منها الدراسة على النحو التالي :

التساؤل الأول : ما الفساد ؟ وما أهم الأشكال المعاصرة له ؟

- يعد الفساد ظاهرة مجتمعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية وقانونية ، توجد فى كافة دول العالم ، وإن اختلفت خطورتها من دولة لأخرى ، وتتلخص فى قيام السياسيين أو البيروقراطيين فى استغلال مراكزهم العامة من أجل المصلحة الخاصة ، ويترتب على ظاهرة الفساد آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية متعددة ومتداخلة ، تؤدى - فى معظمها - إلى فشل الدول – لاسيما النامية – سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

- على الرغم من تزايد الاهتمام بدراسة الفساد فى العقود الاخيرة ، إلا أنه لا يوجد تعريف واحد شامل متفق عليه الفساد ، ويرجع ذلك إلى عمومية استخدام المصطلح وسعة انتشاره فى الحديث اليومى، والطبيعة المعقدة لظاهرة الفساد والزوايا المختلفة التى يمكن أن ينظر من خلالها الى هذه الظاهرة .

- للفساد أنواع مختلفة تختلف باختلاف الزاوية التى ينظر من خلالها إليه أو من خلال المعيار المتخذ أساساً للتقسيم ، وبصفة عامة ينقسم الفساد إلى ثلاث أشكال رئيسية هى الفساد السياسى ، والفساد الاقتصادى ، والفساد البيروقراطى .

التساؤل الثاني : ما أسباب نمو وانتشار الفساد ؟

- هناك علاقة عكسية بين معدل انتشار الفساد والمستوى المنخفض للأجور فى القطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص أو القطاع الصناعى فى الكثير من الدول النامية ، حيث يحاول بعض أصحاب الاجور المنخفضة تحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية.

- تعد العوامل الاجتماعية والثقافية من أهم العوامل المساهمة فى نشأة الفساد وانتشاره داخل المجتمع ، حيث يؤدي تدنى مستويات المعيشة وانتشار الأمية والفقر والمرض في الدول النامية إلى انتشار الفساد على نطاق واسع فى هذه المجتمعات ، ويصبح جزءاً من الحياة الاجتماعية لبعض سكان هذه المجتمعات .

- إن مسئولية الفساد فى المجتمع تتحملها عدة أطراف ، وهى المواطنون الذين يطلبون الممارسات الفاسدة ليحصلوا على منافع خاصة ، والمسئولون العموميون الذين يعرضون خدماتهم بمقابل ، والسلطة السياسية التى لا تمارس دورها الرقابى بفاعلية ولا تسمح لوسائل الإعلام بحرية كشف الممارسات الفاسدة لذوى القربى والاصدقاء .

- إن الفساد فى الدول المتقدمة يمكن التحكم فيه وضبطه من خلال آليات مؤسسية راسخة – من أهمها المؤسسات الرقابية ووسائل الاعلام – تستطيع أن توقف الفساد عند أدنى درجة ممكنة ، ومن ثم يتم تقويض الآثار السلبية والأضرار المترتبة عليه، أما فى الدول النامية فالفساد يمثل ظاهرة مجتمعية أكثر انتشاراً وذلك لأن كثير من

الناس ينظرون إليه باعتباره أحد مكونات الحياة اليومية ويعتبرونه ظاهرة طبيعية تنطوى عليها ممارسة الوظيفة العامة.

التساؤل الثالث : ما الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفساد على الجهود التنموية في المجتمع الإنساني ؟

- تباينت أراء الباحثين حول آثار الفساد علي عملية التنمية ما بين الآثار الايجابية والسلبية ، ولكن المحصلة النهائية لآثار الفساد سلبية ، لأن هذه الآثار الايجابية هى آثار مزعومة أو ادعائية لا تتفق مع الواقع الراهن فى الكثير من المجتمعات – لا سيما النامية – لأن استشراء الفساد يؤدى بلا شك الى تأخير معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم تعميق مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى بدلاً من القضاء عليها ، وأيضاً يقوض المقومات الضرورية لعملية التنمية والشرعية السياسية ، ويفسد أخلاق الموظفين والحكام والمواطنين على السواء .

التساؤل الرابع : ما الأبعاد التاريخية والبنائية لظاهرة الفساد في المجتمع المصري؟

- إن ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى ظاهرة تاريخية وبنائية ، ترتبط بشكل كبير بطبيعة النظام السياسى والاستراتيجية التنموية المتبعة فى كل مرحلة تاريخية .

- تعد ظاهرة الفساد في المجتمع المصري ظاهرة مركبة ومعقدة وذات أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وإدارية ، حيث لا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعى والثقافى السائد فى المجتمع ، وبمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى نظراً لتداخلها وتشابكها مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى . فالفساد فى مصر يعتبر ظاهرة ذات نتاج بنائى تفرزه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الموضوعية فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المصرى . فلقد وجد الفساد فى في مراحل تاريخية سابقة منها عصر خلفاء محمد ، واستمر وتزايد في المراحل اللاحقة وحتي الآن.

التساؤل الخامس : ما عوامل تنامي ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في العقود الأخيرة ؟

- ثمة أحداث أدت إلى تنامى ظاهرة الفساد وثقافتها بصورة كبيرة فى المجتمع المصرى فى العقود الاخيرة ، يتمثل أهمها على المستوى الاقتصادى فى التحول فى استراتيجية التنمية التى تقوم على اعطاء الدور الرئيسى فى عملية التنمية للدولة إلى التوجه نحو تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة ، وعلى المستوى السياسى يتمثل أهمها فى غياب أسس ومبادىء الحكم الرشيد خلال الفترة الممتدة منذ عام 1974 وحتى الأن. وعلى المستوى البيروقراطى يتمثل أهمها فى سياسة التوظيف الحكومى غير الرشيدة ، وعلى المستوى الاجتماعى والثقافى يتمثل أهمها فى التحولات الاجتماعية والثقافية المصاحبة لسياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة ، التى جاءت - فى معظمها - بسبب تراجع الدور الاجتماعى للدولة فى

ظل هذه السياسات ، والتى أدت محصلتها النهائية إلى قيام ثورتى 25 يناير 2011، 30 يونيو 2013 التى أطاحت بنظامى حكم مبارك ومحمد مرسى .

- ثمة مؤشرات تدل على تنامى ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى فى ظل سياسات نظام مبارك بصورة لم يسبق لها مثيل فى العقود الاخيرة ، وذلك طبقاً للتقارير السنوية التى تصدرها منظمة الشفافية العالمية عن مؤشر الفساد ، حيث تدهور ترتيب مصر فى مؤشر مدركات الفساد بالنسبة لدول العالم الذى تصدره منظمة الشفافية العالمية من المرتبة رقم (70) فى عام 2003 إلى (111) فى عام 2009 ، وإلى (118) فى عام 2012 .

التساؤل السادس : ما الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفساد على عملية التنمية في المجتمع المصري؟

- انتقلت الدولة المصرية في ظل نظام مبارك من مرحلة فساد الدولة إلي دولة الفساد التي ترعي وتوفر البيئة الصالحة لنمو واستشراء الفساد مما جعلها نموذجاً مثالياً للدولة الفاشلة .

- يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار لأن رجال الاعمال فى البيئة الفاسدة عليهم أعباء اضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية ، منها دفع الرشى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم ، ودفع الرشى عند القيام بالاجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق ، والفساد على هذا النحو لا يعوق الاستثمار فحسب ، وإنما يعوق التنمية أيضاً ويرفع من كلفتها ، وهذا ما يفسر عدم تدفق الاستثمارات الاجنبية فى مصر بشكل يتناسب مع المميزات الممنوحة لها منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وحتى الآن .

- يؤدى انتشار الفساد فى مجتمع ما إلى تبديد الموارد العامة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما يظهر بصورة واضحة فى الحالة المصرية، فعلى مستوى تخصيص أراضى وأملاك الدولة - على سبيل المثال – تكشف قضايا تخصيص أراضى وأملاك الدولة عن جوانب شديدة الغموض والفساد فى آن واحد .

- تمثل عملية بيع شركات القطاع العام فى اطار برنامج الخصخصة المصرى الذى امتد خلال الفترة من عام 1991 وحتى نهاية عام 2010 أكبر جرائم الفساد واهدار المال العام على الموازنة العامة للدولة فى ظل سياسات نظام مبارك ، حيث ذهب إلى دهاليز الفساد والرشاوى واهدار المال العام ما يزيد على مائة مليار جنيه ، وزعت عمولاتها على وزارات ووكلاء وأبناء كبار المسئولين ورجال البورصة ورؤساء شركات قابضة وغيرهم .

- يعتبر الفساد على المستوى المحلى فى مصر من الظواهر المألوفة والمتكررة على نطاق واسع ، حيث تؤكد تقارير هيئة الرقابة الادارية ومجالس الشعب ولجنة الإدارة

المحليــة والجهــاز المركــزى للمحاســبات مــدى اتســاع ظــاهرة الفســاد الإدارى بالمحافظات . ويتضح الفساد على المستوى المحلى بصفة خاصة فى تلك الأجهزة والإدارات التى تتعامل مع الجمهور بشكل خاص ، سواء فى تقديم سلع أو خدمات يحتاج إليها المواطن أو الحصول على تراخيص على سبيل المثال .

- يؤدى الفساد إلى تخلف أساليب تقديم الخدمات الاجتماعية (الصحة – التعليم – الاسكان)لاسيما الموجهة للفقراء ومحدودى الدخل. ففى قطاع الخدمات الصحية الحكومية - على سبيل المثال - نجد ممارسات الفساد فى كل خطوة من خطوات المواطن للحصول على العلاج .

- إن الفقراء ومحدودى الدخل تحملوا العبء الاساسى للتكلفة الناتجة عن انتشار الفساد وانحياز سياسات الاصلاح الاقتصادى والخصخصة فى مصر لأصحاب الأموال – رجال الاعمال – حيث انخفضت الدخول الحقيقية للفقراء ومحدودى الدخل ، وضاقت فرص الحياة أمامهم وتردى مستوى معيشتهم الى الحضيض.

- ترتب على استشراء ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى اختلال نظام القيم السائد فى المجتمع وشيوع حالة من عدم الانضباط على كافة المستويات ، والتسيب واللامبالاه وازدياد أنماط من الجرائم لم يكن المجتمع المصرى يعرفها من قبل مثل جرائم المحرمات وجرائم المال والنصب مثل شركات توظيف الاموال وغيرها ، وانتشار ظواهر العنف وثقافة الزحام وتفكك الاسرة ، واعلاء القيم المادية واختفاء قيم التعاون والتسامح والتساند الاجتماعى ، وانتشار سلوكيات سلبية مثل البحث عن المكسب السريع من أعمال غير منتجة .

- من أخطر الآثار السلبية للفساد على عملية التنمية الاجتماعية شيوع ثقافة الفساد ، حيث تصبح الرشوة والعمولة والسمسرة والمحسوبية مع الوقت عناصر لنظام حوافز بديلة عن الحوافز الرسمية المشروعة ، وتصبح الدخول الخفية الناتجة عن الفساد هى الأصل وتفوق قيمتها الدخول الرسمية ، مما يؤدي لفقدان الفرد الثقة فى قيمة عمله الاصلى وجدواه طالما لا يوفر له العيش الكريم مما أدى الى التفريط التدريجى فى معايير أداء الواجب الوظيفى والمهنى والرقابة .

- لم تشهد مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 أية إجراءات إيجابية لعلاج أوجه الفساد فى المجتمع المصرى ، ولكن على العكس من ذلك تزايدت مظاهر الفساد فى المجتمع المصرى بسبب أخطاء المرحلة الانتقالية وفشل الرئيس السابق محمد مرسى فى إدارة الحكم ، وما اتسمت به هذه الفترة من عدم الاستقرار الاقتصادى والامنى ، وعلو سقف الصراعات السياسية التى حتماً تولد ظواهر سلبية عديدة منها أستفحال مستويات الرشوة والتعاملات السرية ، وإزدياد معدلات سوء استخدام السلطة السياسية ، مما أدي في النهاية إلى قيام ثورة 30 يونيو 2013 التى أطاحت بحكم الرئيس محمد مرسى .

- إن القضية التى تشغل بال المجتمع فى أعقاب ثورتى 25 يناير 2011 ، 30 يونيو 2013 هى ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفساد فى معاملاتنا اليومية ، وإنما القضية التى تشغل بال الجميع هى حجم الفساد ، واتساع دائرته ، وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، مما يهدد مسيرة ومستقبل التنمية فى المجتمع المصرى فى الصميم .

التساؤل السابع : كيف يمكن مكافحة ظاهرة الفساد في المجتمع المصري؟

من خلال نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة يمكن وضع استراتيجية مقترحة لمكافحة ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى تقوم على اتخاذ مجموعة من الاجراءات على أربع محاور رئيسية هى :

المحور الاول : الاعتراف بوجود الظاهرة وخطورتها :

إن الاستراتيجية الكفء لمكافحة ظاهرة الفساد ينبغى أن تبدأ بالاعتراف بوجود الظاهرة والعمل على تحديد أسبابها وآثارها السلبية علي مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية فى المجتمع .

المحور الثانى : توسيع مساحة الديمقراطية والرقابة والمساءلة :

- التزام قوى وأمين من قبل القيادة السياسية بمحاربة الفساد ، وتشجيع الممارسات الديمقراطية التى تحفز على كشف الفساد .
- العمل على توسيع دائرة الشفافية والرقابة والمساءلة ، ما يعنى توسيع دائرة المشاركة الشعبية السياسية ، والمضى قدماً على طريق اشاعة الأساليب الديمقراطية وضرب مواقع ورموز الفساد الأساسية ، ومنعها من أن تشكل مراكز قوى ، والقضاء على هذه المراكز إذا ما تشكلت .
- توسيع دائرة الرقابة والمساءلة من جانب المجالس التشريعية والنيابية والأجهزة الرقابية ، ومنظمات المجتمع المدنى فى الكشف عن الفساد ومحاربته .
- تحديث القوانين فى كل ما يتعلق بالفساد ومعاقبة مرتكبيه سواء أكانوا سياسيين أو بيروقراطيين بعقوبات رادعة ، مع الاهتمام بالشكاوى المرتبطة بالفساد .
- زيادة فاعلية دور وسائل الاعلام فى تسليط الضوء على صور الفساد مع توافر الضمانات القضائية اللازمة .
- استخدام الأساليب الإدارية الشفافة فى اجراء العقود والمناقصات والمزايدات الرسمية .
- استحداث آليات جديدة للكشف عن ممارسات الفساد ، مثل مراصد كشف الفساد ومتابعته على غرار مراصد حقوق الانسان التى تم استحداثها فى العديد من الدول العربية فى السنوات الاخيرة .
- تحسين منظومة الحكم والافصاح عن المعلومات ، من خلال سن تشريع يضمن حرية تدفق المعلومات ، يشتمل على نصوص تلزم المؤسسات العامة بنشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها وعملياتها وأنواع السجلات التى تحتفظ بها .

- خلق مؤسسات تسمح بمشاركة المواطنين فى مناقشة القضايا العامة.
- الاستعانة بالهيئات الدولية ذات الخبرة فى مكافحة الفساد ، والاستفادة من خبرات الدول الاخرى التى نجحت فى مكافحة الفساد .

- المحور الثالث : الاصلاح الاقتصادى والمالى والادارى والقضائى :
- احداث إصلاح اقتصادى ومالى وإدارى وقضائى على نحو لا يستهدف فقط مكافحة الفساد ، وإنما تحقيق التنمية والخروج من دائرة الجمود والتخلف إلى استخدام الأساليب الحديثة فى الإدارة، وازالة أسباب الاختلالات الاقتصادية ، والقضاء على الروتين والبيروقراطية وإزالة العوائق أمام الاستثمار ، واستقلالية القضاء .
- إصلاح ضريبى شامل يحدد الالتزامات بشكل واضح لا لبس فيه ، ويتم تطبيقه بمنتهى الشفافية والصرامة .
- اعادة النظر فى اللوائح المالية والإدارية على نحو يمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجارى والمالى لمنع الاختلاط بين المال العام والمال الخاص .

المحور الرابع : الاصلاح الاجتماعى والثقافى :
- التوجه نحو تحسين أوضاع أصحاب الدخول المحدودة ، بخاصة العاملين فى الحكومة والقطاع العام من خلال اعادة النظر فى سياسة الأجور - إذ أن بعض الفئات من الموظفين العموميين يتقاضون رواتب مرتفعة ، مقابل آخرين يتقاضون رواتب متدنية - حتى تصبح تلك الأجور أداة لـ " العيش الكريم " مما يحد من الاندفاع نحو الأساليب غير المشروعة بداعى انخفاض الاجور، الامر الذى يساعد على زيادة درجة الحصانة ازاء الفساد والمفسدين ، وبما يساعد على القضاء على ما يسمى " الفساد الصغير " .
- العمل على مقاومة ومكافحة ثقافة الفساد من خلال تنمية الوعى الجماهيرى حول الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التى يتعرض لها المجتمع من جراء الفساد عن طريق وسائل الاعلام ، وعقد الندوات الجماهيرية لشرح أبعاد ومخاطر الفساد وتشجيع الجمهور ليكون الرقيب الأول على حالات الفساد بأشكاله المختلفة .
- العمل علي نشر القيم الاجتماعية الايجابية التى تدعو إلى العمل المنتج ، والارتباط بين ما يبذله الفرد من جهد وما يحصل عليه من عائد . ويمكن الاستعانة فى هذا المجال بالقيم الدينية التى تحث على الأمانة والصدق والاجتهاد واتقان العمل .
- العمل على تحقيق التنمية البشرية ، التى تعنى تركيز جهود التنمية وتوجيهها لتوسيع خيارات البشرفى شتى الميادين ، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتجاوز الاغتراب .لذا فمن الضرورى على أي حكومة جديدة العمل على تحقيق أهداف ثورتى 25 يناير 2011 ، 30 يونيو 2013 وهى عيش ، حرية ، عدالة اجتماعية ، كرامة انسانية .

هوامش البحث

(1) عبد الفتاح الجبالي، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر ، في عبد الفتاح الجبالي، هناء عبيد"محرران "، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2010 ، ص 24 . وأيضاً :
- وكالة رويترز ، تراجع تصنيف مصر في مؤشر الفساد رغم الربيع العربي ، 5 / 12 / 2012 : <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8B401S20121205>

(2) محمد على بدوي ، طبيعة الدراسة السوسيولوجية للفساد ، في غريب سيد أحمد وآخرون ، مشكلات المجتمع المصري ، مطبعة البحيرة ، دمنهور ، 2009 ، ص 54 .

(3) مي فريد ، الفساد ، رؤية نظرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 143 ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير 2001 ، ص 224.

(4) الشيماء عبد السلام ، الفساد ، سلسلة مفاهيم ، الأسس العلمية للمعرفة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة ، نوفمبر ، 2012 ، ص 8 .

(5) محمد حليم ليمام ، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، الأسباب والآثار والإصلاح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ، 391 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 9 / 2011 ، ص 50 .

(6) Chetwynd , Eric , and Others , Corruption and Poverty: A Review of Recent Literature , Final Report , Management Systems International , Washington , January 2003 , p. 6 .

(7) عبد القادر خليل ، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد ، دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ربيع 2009 ، ص 91 .

(8) محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 243 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 5 / 1999 ، ص 5 .

(9) عبد الخالق فاروق ، اقتصاديات الفساد في مصر ، كيف جرى افساد مصر والمصريين (1974 – 2010) ، الطبعة الأولى ، تقديم محمد رؤوف حامد ، نادر الفرجاني ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2011 ، ص 27 .

(10) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، تحليل سوسيوتاريخي ، في كتاب دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، 2004 ، ص 92 .

(11) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص ص 26 – 27 .

(12) جمال سلامة على ، الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد واشكاليات التطبيق ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 39 ، العدد 2 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، 2011 ، ص 110 .

(13) الشيماء عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ص 20 – 21 .

(14) محمد على بدوي ، مرجع سابق ، ص ص 90 – 91 .

(15) ماجد عبد الله المنيف ، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الثاني عشر ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، صيف 1998 ، ص 43 .

(16) السيد محمد الرامخ ، علم الاجتماع الاقتصادي ، دراسات نظرية وتطبيقية ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، 2007 ، ص 54 .

(17) دعاء محمد أبو نور ، الجريمة والمجتمع ، بين النظرية والتطبيق ، دار المصطفى للنشر والتوزيع ، طنطا ، 2007 ، ص 322 .

(18) محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي الشاذلي ، التعليم والتنمية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الانجلوالمصرية ، القاهرة ، 2007 ، ص 19 .

(19) Foster – Carter, Aidan , The Sociology of Development , Causeway press Ltd , London , 1986 , p.6

(20) آمارتيا صن ، التنمية حرية ، مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، العدد ، 303 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مايو 2004 ، ص ص 15 ، 25 .

(21) إبراهيم العيسوى ، التنمية فى عالم متغير ، دراسة فى مفهوم التنمية ومؤشراتها ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة 2000 ، ص18 .

(22) محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف القاهرة ، 1985 ، ص 145 .

(23) محمد سعيد عبد المجيد ، ممدوح عبد الواحد الحيطي ، علم اجتماع التنمية في عالم متغير ، الطبعة الأولى ، مطابع غباشي ، طنطا ، 2010 ، ص ص 101 – 102 .

(24) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربى، العدد 167، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 1993، ص 97 .

(25) محمد سعيد عبد المجيد ، ممدوح عبد الواحد الحيطي ، مرجع سابق ، ص 109 .

(26) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ، العدد الأول ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1998 ، ص ص II-I .

(27) أحمد مجدى حجازى " مشرفاً " ، تطور بحوث الجريمة فى المجتمع المصرى خلال الفترة 1952 – 2002 ، التقرير الثانى ، دراسة ببليوجرافية لبحوث ودراسات الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 2006 ، ص 45.

(28) المرجع السابق ، ص ص 43 – 44 .

(29) المرجع السابق ، ص 44 .

(30) عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الاول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس 1985 .

(31) Voskanyan, Frunzik , A Study of The Effects of Corruption on Economic and Political Development of Armenia , A Master's Essay Submited to The Faculty of The Graduate School of Political Science and International Affairs for Partial Fulfillment of The Degree of Master of Arts, American University of Armenia, Yerevan, Armenia, November 2000 .

(32) المرسى السيد حجازى ، التكاليف الاجتماعية للفساد ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 266 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001/4 .

(33) Mutascu, Mihai & Danuletiu, Dan Constantin, Corruption And Social Welfare in THE EU27 Countries, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 12 (1), 2010 .

(34) إكرام بدر الدين ، اللامركزية ومكافحة الفساد ، فى على الدين هلال ، سمير محمد عبد الوهاب " محرران "، اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية ، خبرات دولية ومصرية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2011 .
(35) حسين محمود حسن ، دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة 25 يناير ، نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة ، مركز العقد الاجتماعى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة ، 2011 .
(36) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق .
(37) أحمد السيد النجار ، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، فصل اضافى : انفجار ثورة يناير ينهى الولاية الاخيرة للديكتاتور الفاسد ، الطبعة الأولى ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2012 .
(38) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد الإدارى كما تعكسه الصحافة الاقليمية ، تحليل مضمون لبعض الصحف الاقليمية بمحافظة الغربية ، مجلة كلية الآداب جامعة طنطا ، العدد الخامس والعشرون ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، يناير 2012 .
(39) بشرى محمد الأسدى ، حاكم محسن الربيعى ، الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 409 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 3 / 2013 .
(40) أحمد زايد (باحث رئيسي) ، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم ، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، تقديم أحمد درويش ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، 2013 .
(41) محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته فى الوطن العربى ، مجلة المستقبل العربى ، العدد 243 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 5 / 1999 ، ص 6 .
(42) أحمد أنور ، الفساد والجرائم الاقتصادية فى مصر ، تقديم سمير نعيم احمد ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000 – 2001 ، ص 137 .
(43) محمد حليم ليمام ، مرجع سابق، ص 51 .
(44) المرجع السابق ، ص ص 51 – 52 .
(45) أحمد انور ، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2004 ، ص ص 129 ، 132 .
(46) السيد الرامخ ، التفاعلية الرمزية ، في السيد عبد العاطي وآخرون ، نظرية علم الاجتماع ، الاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 226 .
(47) دعاء محمد أبو نور ، مرجع سابق ، ص ص 305 – 306 .
(48) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 375 – 376 .
(49) خالد عبد العزيز الجوهري ، الفساد ، رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 143 ، مرجع سابق ، ص 231 .
(50) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 378 – 379 .
(51) خالد عبد العزيز الجوهري ، مرجع سابق ، ص ص 231 – 232 .
(52) BBC ، الحكم على الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بالسجن سنتين بعد إدانته بالفساد :
<http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2011/12/111215_chirac_sentence.shtml.>

(53) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 358 – 359 .
(54) المرسي السيد حجازي ، مرجع سابق ، ص 21 .
(55) مي فريد ، مرجع سابق ، ص 225 .
(56) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 360 – 361 .
(57) المرسي السيد حجازي ، مرجع سابق ، ص 23 .
(58) أحمد أنور ، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر ، مرجع سابق ، ص 139 .
(59) محمد على بدوي ، مرجع سابق ، ص 136 .
(60) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 362 – 363 .
(61) المرجع السابق ، ص 364 .
(62) مي فريد ، مرجع سابق ، ص 225 .
(63) انظر في ذلك :
- Milton Tosto , The Meaning of Liberalism in Brazil,Lexington Books, USA,2005.
- Timothy Joseph Power and Matthew MacLeod Taylor, Corruption and Democracy in Brazil: The Struggle for Accountability, University of Notre Dame Press, Chicago,USA 2011:
< http://undpress.nd.edu.>
(64) المرسي السيد حجازي ، مرجع سابق ، ص ص 26 – 27 .
(65) منير الحمش ، الاقتصاد السياسي للفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 328 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 6 / 2006 ، ص 74 .
(66) المرسي السيد حجازي ، مرجع سابق ، ص 27 .
(67) مي فريد ، مرجع سابق ، ص 226 .
(68) الشيماء عبد السلام ، مرجع سابق ، ص ص 38 – 39 .
(69) أحمد السيد النجار ، التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية وصور النهب الاستعماري الجديد لمصر ، فى أحمد السيد النجار "محرر" تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2012 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 101 – 102 .
(70) بشرى محمد سامي الأسدي ، حاكم محسن محمد الربيعي ، مرجع سابق ، ص 87 . وأيضاً :
- Chetwynd , and Others , op.cit , pp. 3 – 4 .
(71) الشيماء عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 37 .
(72) منير الحمش ، مرجع سابق ، ص ص 75 – 76 .
(73) مي فريد ، مرجع سابق ، ص 226 .
(74) جمال سلامة على ، مرجع سابق ، ص 116 .
(75) أحمد أنور ، الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2004 ، ص 127 .
(76) مي فريد ، مرجع سابق ، ص ص 226-227 .

(77) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 373 – 374 .
(78) المرسي السيد حجازي ، مرجع سابق ، ص 25 .
(79) محمد سعيد عبد المجيد ، ممدوح عبد الواحد الحيطى ، علم أجتماع التنمية فى عالم متغير ، الطبعة الاولى ، مطابع غباشى ، طنطا ، 2010 ، ص ص 346 – 347 .
(80) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص 385 .
(81)عبد الباسط عبد المعطى ، بعض الأبعاد البنائية للفساد فى القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص 55 .
(82) عبد السلام عبد الحليم نوير ، الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر ، فى مرحلة المشروعات الحرة (1916 – 1957) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1993 ، ص 263 .
(83) محمد سعيد عبد المجيد ، المتغيرات الدولية الجديدة ومستقبل التنمية فى مصر ، مع دراسة على عينة من المشتغلين بالتنمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة كلية الاداب ، جامعة طنطا ، 1997 ، ص 104 .
(84) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 396 – 401 .
(85) Abd El – Hai , Mahmoud M. , Economic Reform in Egypt , Motives and Orientation , The Institute of National planning , Memo . No . (1561) , Cairo , July 1993 , p . 9 .
(86) محمد صالح الحناوى ، أحمد ماهر ، الخصخصة بين النظرية والتطبيق المصرى ، مركز التنمية الإدارية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1995 ، ص 23 .
(87) عبد الهادى محمد والى ، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989 ، ص 6 .
(88) أحمد فارس عبد المنعم ، السلطة السياسية والتنمية ، (منذ 1805 – وحتى الآن) ، كتاب الاهرام الاقتصادى ، العدد 64 ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، أول يونيو 1993 ، ص 92 .
(89) دعاء محمد أبو نور ، مرجع سابق ، ص 349 .
(90) محمد ياسر الخواجة ، ظاهرة الفساد السياسي والإداري في مصر ، مرجع سابق ، ص ص 405 – 406 .
(91) محمد سعيد عبد المجيد ، التليفون المحمول وثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى ، دراسة ميدانية على عينة من شرائح طبقية مختلفة ، الطبعة الأولى ، دار ومكتبة الاسراء للطبع والنشر والتوزيع ، طنطا وأسيوط ، 2006 ، ص 28 .
(92) محمد أحمد العدوى ، تداعيات الثورة على الثقافة السياسية فى المجتمعات العربية ، مجلة الديمقراطية ، العدد 42 ، مؤسسة الاهرام ، أبريل 2011 ، ص 89 .
(93) أحمد زايد ، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى ، مجلة الديمقراطية ، العدد 42 ، مرجع سابق ، ص ص 23 – 24 .
(94) إيمان مرعى ، إصلاح الجهاز الإدارى فى مصر ، كراسات استراتيجية ، العدد 228 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2011 ، ص ص 22 – 23 .
(95) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص 93 .

(96) غادة عبد التواب اليمانى ، أثر الانفتاح الاقتصادى على النسق القيمى ، دراسة تحليلية لمضمون رسائل بعض وسائل الاعلام فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة كلية الاداب ، جامعة طنطا ، 1994 ، ص 49 .
(97) مدحت الزاهد ، اتجاهات تطور المجتمع المدنى ، صعود الحركات الاجتماعية وجماعات التغيير ، مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب ، الجيزة ، 2011 ، ص 98 .
(98) أحمد السيد النجار ، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، مرجع سابق ، ص ص 157 – 158 .
(99) محمود عبد الفضيل ، رأسمالية المحاسيب ، دراسة فى الاقتصاد الاجتماعى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2012 ، ص 93 .
(100) منير الحمش ، مرجع سابق ، ص 74 .
(101) أحمد السيد النجار ، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، مرجع سابق ، ص 63 .
(102) أحمد السيد النجار ، أداء الاقتصاد المصرى تحت تأثير الثورة المضادة والانتخابات المتعددة ، فى أحمد السيد النجار "محرر" تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2012 ، مرجع سابق ، ص 46 .
(103) المرجع السابق ، ص 46 .
(104) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية الشاملة فى مصر ،العدد الأول ، مرجع سابق، ص 81 .
(105) مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، تقرير التنمية البشرية في مصر 2001 – 2003 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2005 ، ص 10 .
(106) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص 43 .
(107) جماد الرمحى ، بالأسماء والارقام .. خارطة الفساد فى مصر ، جريدة المصريون ، 21 أبريل 2013:
<http://almesryoon.com/permalink/124248.html.>
(108) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص 43 .
(109) المرسى السيد حجازى ، مرجع سابق ، ص 27 .
(110) أحمد السيد النجار ، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، مرجع سابق ، ص 165 .
(111) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ،الفساد فى مصر فى عهد محمد حسنى مبارك :
<http://ar.wikipedia.org.>
(112) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص 48 .
(113) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، سبتمبر 2012 ، ص 517 .
(114) نادر فرجانى ، التنفس تحت الماء ، التوق للثورة تحت الحكم التسلطى ، دور تقانات المعلوماتية والاتصالات الحديثة فى التغيير والإصلاح ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 32 – 33 .
(115) إكرام بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص 140 – 141 .
(116) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص 58 .
(117) حماد الرمحى ، مرجع سابق .

(118) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، مرجع سابق ، ص 348 .
(119) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص 57.
(120) حماد الرمحي ، مرجع سابق .
(121) عبد الخالق فاروق ، مرجع سابق ، ص ص 54 – 55 .
(122) أحمد زايد "باحث رئيسي" ، الاطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين وأختياراتهم ، مرجع سابق ، ص 71 .
(123) المرسى السيد حجازى ، مرجع سابق ، ص ص 28 – 29 .
(124) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم 1998 / 1999، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 1998 / 1999 ص 222 .
(125) رمزى زكى ، التضخم والتكيف الهيكلى فى الدول النامية ، الطبعة الاولى ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، 1996 ، ص ص 182 – 184.
(126) أحمد زايد ، أركيولوجيا الثورة واعادة البعث للطبقة الوسطى ، مرجع سابق ، ص 36 .
(127) فرغلى هارون ، الجرائم الاجتماعية لعصر لعصر مبارك ، دار انسانيات للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 6 – 7 .
(128) نادرة عبد الحليم وهدان " باحث رئيسى " ، الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 210 ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، نوفمبر 2008، ص 46.
(129) أحمد مجدى حجازى ، الثورة المصرية ... علامة حضارية فارقة ، مجلة الديمقراطية ، العدد 42 ، مرجع سابق ، ص 42.
(130) - سعيد المصرى ، الافقار فى ظل اعادة الهيكلية ، الابعاد الثقافية ، فى محمد أبو مندور محمد (محرر) ، الافقار فى بر مصر ، كتاب الاهالى ، رقم 63 ، حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدودى ، القاهرة ، نوفمبر 1998 ، ص 134 .
(131) الشيماء عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 36 .
(132) أحمد السيد النجار ، الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، مرجع سابق ، ص 158 .
(133) حسين محمود حسن ، مرجع سابق ، ص 27 .
(134) أحمد زايد " باحث رئيسى " ، الاطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم ، مرجع سابق، ص 72 .